د. محمد عمارة

الإسلام والأقليات

الماضي.. والحاضر.. والمستقبل



الإسلام والأقليات

الماضى .. والحاضر .. والمستقبل

الطبعـــة الأولى
١٤٢٣هـ ـــ٢٠٠٣م



ش الفتح - أبراج عثمان - أمام المريلاند - روكسي - القاهرة
تليفون وفاكس: ٤٥٤٤٤٦٧ - ٢٥٦٥٩٢٩ - تليفون ٤٥٣٦٢٤٨
Email: adel almoalem < shoroukintl @ Yahoo. com >

د. محمد عمارة

الإسلام والأقليات

الماضي.. والحاضر.. والمستقبل



عن الموضوع

لأنى قد تناولت هذا الموضوع فى عدد من الكتب والدراسات[1] . . ومراعاة للمقام، الذى يقتضى ـ وتكفى فيه ـ المبادئ والخلاصات . . وحتى لا تكون هذه الصفحات تكراراً، أو إسهاباً يخرجان بها عن المقاصد المبتغاة . . سيكون التركيز على تناول ومعالجة المحاور الآتية :

١ ـ مصطلحات المبحث . . وإطاره . .

٢ ـ الموقف الإسلامى ـ دينياً . . وتاريخياً ـ من الأقليات . .

٣ ـ الواقع المعاصر للأقليات . . والتحديات المحيطة بها . .

٤ ـ نظرة إلى المستقبل . .

* * *

- ١ -
مصطلحات المبحث.. وإطاره

مصطلح «الأقلية»، فى استخداماتنا الثقافية والاجتماعية الحديثة والمعاصرة، مصطلح وافد من المفاهيم الغربية التي وفدت إلى واقعنا الثقافي والاجتماعي منذ الاحتكاك بين حضارتنا الإسلامية والحضارة الغربية فى العصر الحديث. . لذلك، فهو مصطلح مُحَمَّل بالمعانى والظلال «العنصرية ـ الإثنية ـ والعرقية» التى ارتبط بها فى الثقافة الغربية، عندما استخدم للتعبير عن **«الأفراد الذين يعتبرون أنفسهم، أو يعتبرهم الآخرون، مشتركين فى بعض السمات والخصائص التى تميزهم عن التجمعات الأخرى فى مجتمع يستطيعون فى إطاره تطوير سلوكهم الثقافى الخاص»**[٢].

فالأقلية ـ «الإثنية» ـ بهذا المفهوم الغربى، ليست مجرد أقلية عددية، ولا هى بالأقلية السياسية، وإنما هى أقلية لها «هوية ثقافية» مختلفة عن الهوية الثقافية لأغلبية المجتمع الذى تعيش فيه، وهويتها الثقافية هذه عادة ما تتطور فى اتجاه متميز أو مختلف عن الهوية الغالبة على أغلبية المجتمع الذى تعيش فيه. . ولذلك، ولهذا السبب، نفهم رفض أقباط مصر ـ وهم أقلية عددية ـ ورفضنا معهم، إطلاق مصطلح «الأقلية»، بهذا المفهوم الغربى عليهم. . فهويتهم الثقافية والقومية والحضارية ـ بل وحتى الأصول العرقية ـ هى ذاتها هوية الأغلبية المسلمة وأصولها. . ومن هنا كان الصدق وكانت الإصابة لقول «الأنبا موسى» ـ أسقف الشباب بالكنيسة الأرثوذكسية المصرية ـ: **«نحن كأقباط، لا نشعر أننا أقلية؛ لأنه ليس بيننا وبين إخواننا المسلمين فرق عرقى «إثنى»؛ لأننا مصريون، يجرى فينا دم واحد من أيام الفراعنة ـ ومن جهة الهوية العربية، فنحن نحيا العربية؛ لأنها هويتنا الثقافية.. والثقافة الإسلامية هى السائدة الآن.. وأى قبطى يحمل فى الكثير من**

حديثه تعبيرات إسلامية، يتحدث بها ببساطة ودون شعور بأنها دخيلة بل هى جزء من مكوناته.. نحن أقلية عددية فقط، وهذا لا يجعلنا نشعر أن هناك شرخًا بيننا وبين إخواننا المسلمين. كما أننا لا نشعر بشعور الأقلية البغيض الذى يعانى منه غيرنا..»[٣].

هذا عن المفهوم الوافد لمصطلح «الأقلية»..

ومن الأمور المهمة، والجديرة بالملاحظة والاعتبار، أن تراثنا الإسلامى، الدينى منه والحضارى والتاريخى، وكذلك اللغوى، لم يعرف استخدام مصطلح «الأقلية» بهذا المفهوم الوافد، وإنما عرفه فقط بمعناه اللغوى، أى الأقلية العددية، فى مقابل الأكثرية العددية، دونما أى مفاضلة أو تمييز بسبب هذه الكثرة أو القلة فى الأعداد. بل لقد كثر الحديث فى القرآن الكريم عن ارتباط الكثرة بقلة العلم وبقلة الإيمان ﴿فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾ [الحديد:١٦]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [هود:١٧]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَشْكُرُونَ﴾ [البقرة:٢٤٣]، ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام:١١٦]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لا يَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف:١٨٧]، ﴿لَقَدْ جِئْنَاكُم بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَكُمْ لِلْحَقِّ كَارِهُونَ﴾ [الزخرف:٧٨]، ﴿مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [آل عمران:١١٠]، ﴿يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَأَكْثَرُهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [المائدة:١٠٣]، ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [الأنعام:١١١].

فلم تكن الكثرة مزية دائمًا، بل لقد ارتبط مصطلحها، فى الكثير من الاستخدامات، بالصفات السلبية.. وعلى العكس من ذلك، ارتبط مصطلح القلة والأقلية ـ غالبًا ـ فى التعبيرات القرآنية بالصفات الإيجابية ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، ﴿إِلاَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص:٢٤]، ﴿كَم مِّن فِئَةٍ قَلِيلَةٍ غَلَبَتْ فِئَةً كَثِيرَةً بِإِذْنِ اللَّهِ﴾ [البقرة:٢٤٩]، ﴿وَمَا آمَنَ مَعَهُ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾ [هود:٤٠].

فالأكثرية والأقلية مصطلحان يستخدمان بمعنى الكثرة العددية والقلة العددية، فقط لا غير، دونما أية ظلال مفهومية لصيقة بالكثرة أو القلة، وإنما العبرة بالمعايير التى تجتمع عليها وتؤمن بها وتنتمى إليها الأكثريات والأقليات.. فالمدح والذم، والإيجاب والسلب، والقبول والرفض إنما هو للمعايير والمكونات والهويات

To: www.al-mostafa.com

والمواقف، ولا أثر فى ذلك للكثرة أو القلة فى الأعداد..

وانطلاقًا من هذه الحقيقة رأينا الإسلام، وتراثه الفكرى والحضارى، قد تميز عن الأنساق الفكرية والحضارية التى مايزت بين الأعراق والأجناس، وأقامت علاقات «النفى للآخر» الدينى واللغوى (القومى).. فلقد نظر الإسلام، أولاً وبالدرجة الأولى، إلى «الجوامع» - الجامعة - وذلك دون أن يهمل «التمايزات» - المميزة، وإنما سلك التمايزات والاختلافات فى إطار الجوامع الموحِّدة، على نحو من الوسطية الجامعة، التى لا تجور على «الجوامع» فتؤدى إلى «التشرذم.. والتشظى.. والتفرقة»، ولا تجور على «التمايزات والاختلافات»، فتفضى إلى «قهر هذه التمايزات» ونفى الاختلافات.

فالإنسانية كلها قد خلقها الله، سبحانه وتعالى، من نفس واحدة، ثم شاء لها التنوع والاختلاف.. إلى ذكران وإناث.. وشعوب وقبائل.. وألسنة ولغات وقوميات.. وألوان وأجناس.. وملل ونحل وشرائع وأديان.. ومناهج وثقافات وحضارات.. وأعراف وتقاليد وعادات.. فى إطار «جامع الإنسانية الواحدة».. ونفس المنهاج، قد حكم الرؤية الإسلامية فى النظر إلى «الأمة.. ورعية الدولة».. فجامع الأمة هو الرابط الذى يظلل التنوع والاختلاف فى العقائد والشرائع الدينية، وفى الشعوب والقبائل، وفى الألسنة واللغات والقوميات، وفى الطبقات الاجتماعية، وفى الأقاليم والأوطان، وفى العادات والتقاليد والأعراف - أى الثقافات الفرعية -.. كل هذا التنوع - الذى هو سنة من سنن الله التى لا تبديل لها ولا تحويل - يعيش ويزدهر فى ظلال جوامع الأمة الواحدة، والحضارة الواحدة، وفى إطار «دار الإسلام» ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١]، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾ [أى ملّة واحدة] ﴿وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ﴾ [المائدة: ٤٨]، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ خَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ إِنَّ فِى ذَلِكَ لآيَاتٍ لِّلْعَالِمِينَ﴾ [الروم: ٢٢].

فكل هذه الأنواع من التمايزات هى القاعدة، والإعمال لسنة الله، سبحانه

وتعالى، فى كل عـوالم الخلق، ومن ثم فلا شـبهة لوجـود أية ظلال سلبيـة تنشأ بسبب أى تنوع أو اخـتلاف من هذه التـمايزات، وبصرف النـظر عن الأعداد التى ترتبط بأى لون من ألوان هذا الاختلاف. . فـهذه التمايزات إما أنها مـؤسسة على صفات لصيقة، هى من صنع الله، أو على خيارات إنسانية، التعددية فيها سنة من سنن الله. .

هذا عن المفهوم الإسلامى لمصطلحـات هذا المبحث ـ «الأقليات. . والأكثريات» ـ وهو مـفهـوم لا علاقـة له بالظلال التى ارتبطت بهـذه المصطلحـات فى السيـاق الحضـارى الغربى، تلك التى مـيّزت بين الأغلبـيات وبين «الإثنيـات» العرقـية. . والألوان. . والديانات، فى المجتمعات الغربية. .

أما إطار هذه الدراسة، فهو: الأقليات غيـر المسلمة ـ النصرانية. . واليهودية. . والأرواحيـة ـ [الوثنية] ـ فى العالم الإسلامـى. . مع التركيز على مـصر والوطن العربى كنموذج تطبيقى للمنهاج الإسلامى فى النظر لهذا الموضوع.

* * *

ـ ٢ ـ

الموقف الإسلامى من الأقليات

لقد مثل الإسلام ـ منذ ظهوره ـ «ثورة إصلاحية. . وإصلاحًا ثوريًا» على المفاهيم السائدة التى حكمت علاقات الشعوب والأجناس والأديان فى ذلك التاريخ. .

ـ **فالرومان** كانوا يحتكرون «السيادة. . والشرف» للجنس الرومانى، ويرون فى كل الآخرين والأغيار «برابرة» لا يستحقون حتى أن يطبق عليهم القانون الرومانى!. . ولا حق لهم فى التدين بغير دين السادة الرومان ـ وثنيًا كان هذا الدين أو نصرانيًا ملكانيًا ـ. . ولقد صبوا جام اضطهادهم، فى حقبة الوثنية، على اليهود وعلى النصارى، وفى حقبة تنصرهم الملكانى، على النصرانية الشرقية اليعقوبية ـ فى مصر والشام ـ. .

ـ **واليهودية التلمودية**، قد تحولت إلى «إثنية ـ عنصرية»، بل و«وثنية» جعلت الله، سبحانه وتعالى، إله بنى إسرائيل وحدهم، وللشعوب الأخرى آلهتها، وذلك بدلاً من الإيمان بأنه، سبحانه، هو إله العالمين. . ولقد صبوا جام اضطهادهم على المسيح عيسى ابن مريم، عليه السلام، وعلى حوارييه والذين آمنوا به واتبعوه. .

ـ **والنصرانية** ـ هى الأخرى ـ بادلت الآخرين إنكارًا بإنكار، واضطهادًا باضطهاد. . فبمجرد أن أفاقت ـ فى مصر مثلاً ـ من الاضطهاد الوثنى الرومانى، وفور تدين الدولة الرومانية بالنصرانية، على عهد الإمبراطور «قسطنطين» (٢٧٤ ـ ٣٣٧م) صبت هذه النصرانية جام اضطهادها على الوثنية المصرية، فدمرت معابدها، وأحرقت مكتباتها، وسحلت وقتلت ومزقت وأحرقت فلاسفتها. . وسجل التاريخ كيف قاد بطرك الكنيسة المصرية «تيوفيلوس» [٣٨٥ ـ ٤١٢م]

«حملة اضطهاد عنيفة ضد الوثنيين، واتجه للقضاء على مدرسة الإسكندرية، وتدمير مكتبتها وإشعال النار فيها.. وطالت هذه الإبادة مكتبات المعابد.. وتم السحل والتمزيق والحرق لفيلسوفة الأفلاطونية الحديثة، وعالمة الفلك والرياضيات «إناتيه» [٣٧٠ ـ ٤١٥م].. وذلك فضلاً عن تحطيم التماثيل.. والعبث بالآثار..»[٤]..

ثم عادت النصرانية اليعقوبية إلى موقع الضحية والمضطهد من النصرانية الملكانية الرومانية، بعد الاختلافات حول طبيعة المسيح، عليه السلام..

ولقد سجل القرآن الكريم هذه المواقف الرافضة لقبول الآخر، والتعايش معه، والتسامح مع تمايزاته واختلافاته، عندما قال: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَىٰ عَلَىٰ شَيْءٍ وَقَالَتِ النَّصَارَىٰ لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَىٰ شَيْءٍ﴾ [البقرة:١١٣]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ﴾ [آل عمران:٧٥].

جاء الإسلام وهذا هو موقف الحكام من المحكومين.. وموقف الأغلبيات من الأقليات.. وموقف كل صاحب دين وهوية من الأغيار والآخرين.. فمثّل وأحدث ـ منذ ظهوره، ومنذ إقامة دولته وأمته وحضارته ـ «ثورة إصلاحية.. وإصلاحًا ثوريًا» في هذه النظرات والعلاقات.. جاء الإسلام فسلك الاختلافات في إطار الوحدة، وجعل التنوع هو السنة والقاعدة والقانون، ووضعه لبنات في البناء الجامع.. وقرر أن «الآخر» هو جزء من «الذات»، وذلك لأول مرة في تاريخ الشرائع والأمم والدول والحضارات..

- فالله، سبحانه وتعالى، هو ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة:٢].. وليس رب شعب دون غيره من الشعوب..

- وكل الشرائع الدينية، التي توالت على امتداد علاقة السماء بالأرض، هي تنوع في إطار الدين الإلهي الواحد ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ﴾ [الشورى:١٣]، ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة:٤٨]...

- والإيمان الإسلامي شامل للإيمان بأصول الدين الإلهي الواحد، وبكل الرسل والأنبياء ﴿آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ آمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ

وكتبه ورسله لا نفرق بين أحد من رسله﴾ [البقرة: ٢٨٥] ... فجميع هؤلاء الرسل والأنبياء إنما يمثلون تنوع الشرائع الإلهية فى إطار الدين الإلهى الواحد. «الأنبياء إخوة من علاّت، وأمهاتهم شتى، ودينهم واحد» ـ رواه البخارى ومسلم وأبو داود ...

ـ والقرآن الكريم مصدق لما بين يديه من الكتب والصحف والألواح التى نزل بها وحى السماء على سائر الرسل والأنبياء ﴿وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذى بين يديه﴾ [الأنعام: ٩٢] ...

ورغم التحريف الذى أصاب بعض هذه الكتب السابقة، والنسيان الذى أصاب بعضها.. ذهب القرآن ـ فى الدقة والإنصاف ـ إلى تقرير أن هذا التحريف والنسيان لم يكونا عامين.. ففى هذه الكتب ـ وخاصة التوراة والإنجيل ـ هدى ونور.. ومطلوب من أهلها تحكيمها والحكم بما صح فيها ﴿وكيف يحكمونك وعندهم التوراة فيها حكم الله﴾ [المائدة: ٤٣]، ﴿وليحكم أهل الإنجيل بما أنزل الله فيه﴾ [المائدة: ٤٧].

ـ وحتى فى الشرائع، المتمايزة بتمايز الأمم والرسالات والحقب التاريخية.. لم يعمم الإسلام النسخ على جميع هذه الشرائع السابقة، وإنما قرر «أن شريعة من قبلنا شريعة لنا، ما لم تنسخ» بتطور الواقع الذى تجاوزها..

ـ وكما لم يعمم الإسلام أحكام التحريف على كل الكتب، ولا أحكام النسخ على جميع أحكام تلك الشرائع.. لم يعمم الأحكام على سائر أهل هذه الكتب والشرائع، وإنما ميز بين الصادقين فى تدينهم بها وبين غير الصادقين.. فهم ﴿ليسوا سواء﴾ [آل عمران: ١١٣]..

ـ ولم يقف ذلك عند أحكام الدنيا ومعاملاتها، بل قرر الإسلام ـ فى أمر النجاة يوم الدين ـ أن الله لا يضيع أجر من أحسن عملا.. وأن ﴿فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره (٧) ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].. وأن الذين آمنوا بالتوحيد فى الألوهية والربوبية، وبالغيب واليوم الآخر والحساب والجزاء، وعملوا صالحًا ـ وفق أية شريعة من الشرائع الإلهية السابقة ـ لن توصد أمامهم أبواب النجاة فى الآخرة ﴿إن الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئين من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلهم أجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون﴾ [البقرة: ٦٢]..

نعم . . جاء الإسلام فأحدث هذه «الثورة الإصلاحية . . والإصلاح الثورى» فى العلاقة بالآخرين، ويبلغ فى العمق والسمو الحد الذى سلك فيه «الآخر» فى جامع «الذات»، وذلك عندما سلك أمم الشرائع الأخرى فى «ذات الدين الإلهى الواحد».

■ ولأن الإسلام دين ودولة . . وشريعة ومجتمع . . ودنيا وآخرة . . وفرد وأسرة وجماعة وأمة . . وأغلب فرائضه وتكاليفه اجتماعية لا تتحقق إلا فى إطار وطن ودولة ونظام واجتماع . . وحتى تكاليفه الفردية يزداد ثوابها وتتعاظم تأثيراتها الاجتماعية عندما تؤدى فى جماعة . . فرهبانيته جهاد اجتماعى، وليست عزلة تدير الظهر للدنيا فى شعب من الشعاب أو مغارة من المغارات . . لأن للإسلام هذا التميز الذى تفردت به شريعته بين شرائع السماء، فإن مبادئ «الإصلاح الثورى» التى جاء بها فى العلاقة «بالآخر» لم تقف عند حدود «الوصايا . . والفلسفات . . والفكر النظرى»، وإنما وضعها مواد فى دستور دولته الأولى ـ دولة النبوة والخلافة الراشدة ـ . وصياغات دستورية فى المواثيق والمعاهدات والعهود التى عقدتها الدولة الإسلامية مع «الآخرين» الذين قامت بينهم وبين دولة الإسلام علاقات ومصالح وارتباطات، ثم تجسد كل ذلك فى الواقع والحضارة والتاريخ . .

ففى دستور دولة المدينة ـ [الصحيفة . . الكتاب] ـ الذى وضعه رسول الله ﷺ عند قيام هذه الدولة، عقب الهجرة؛ لينظم الحقوق والواجبات بين مكونات الأمة، فى الوطن . . نص هذا الدستور على أن القطاعات العربية المتهودة من قبائل المدينة، ومن لحق بهم وعاهدوه، قد أصبحوا جزءاً أصيلاً فى الأمة الواحدة والرعية المتحدة لهذه الدولة الإسلامية . . فنص هذا الدستور على أن «**يهود أمة مع المؤمنين، لليهود دينهم وللمسلمين دينهم.. ومن تبعنا من يهود فإن لهم النصر والأسوة، غير مظلومين ولا مُتَنَاصَر عليهم.. وأن بطانة يهود ومواليهم كأنفسهم.. وأن اليهود ينفقون مع المؤمنين ماداموا محاربين، على اليهود نفقتهم وعلى المسلمين نفقتهم، وأن بينهم النصر على من حارب أهل هذه الصحيفة..وأن بينهم النصح والنصيحة، والبر المحض من أهل هذه الصحيفة، دون الإثم، لا يكسب كاسب إلا على نفسه**»[٥]..

وهكذا تجسد التحام «الآخر اليهودى» فى الأمة الواحدة والرعية المتحدة للدولة، فى ظل المرجعية الإسلامية، ومن خلال سعتها التى نص عليها هذا الدستور عندما قال: «.. وأنه ما كان من أهل هذه الصحيفة من حدث أو اشتجار يُخاف فساده، فإن مردّه إلى الله وإلى محمد رسول الله..»(٦).

كذلك تجسد هذا الالتحام «بالآخر»، وتحققت هذه المساواة وإياه فى العلاقة التى أدخلت النصارى - نصارى «نجران» وكل المتدينين بالنصرانية - فى صلب الأمة الواحدة، وفى رعية الدولة المتحدة، فنص ميثاق العهد الذى كتبه رسول الله ﷺ لنصارى «نجران» على مجموعة من المبادئ الدستورية التى وضعت مبادئ وفلسفات علاقة الإسلام بالآخرين فى الممارسة والتطبيق.. فجاء فى هذا الميثاق: «.. **ولنجران وحاشيتها، ولأهل ملتها»، ولجميع من ينتحل دعوة النصرانية.. جوار الله وذمة محمد رسول الله على أموالهم، وأنفسهم، وملتهم، وغائبهم وشاهدهم، وعشيرتهم، وبيعهم، وكل ما تحت أيديهم من قليل أو كثير.. أن أحمى جانبهم، وأذُبّ عنهم وعن كنائسهم وبِيَعهم وبيوت صلواتهم، ومواضع الرهبان، ومواطن السياح، حيث كانوا من بر أو بحر، شرقًا وغربًا، بما أحفظ به نفسى وخاصتى وأهل الإسلام من ملّتى»..**

ولم يقف هذا الميثاق، فقط، عند ضمان حرية الاختلاف فى المعتقد الدينى، وحرية إقامة هذا المعتقد المخالف للإسلام.. وإنما نص على احترام «الوجود المؤسسى» لهذا التنوع والاختلاف.. «.. **فلا يغيّر أسقف من أسقفيته، ولا راهب من رهبانيته..»**.

ولأن «الجزية» هى «بدل جندية»، لا تُؤخذ إلا من القادرين ماليًا، الذين يستطيعون حمل السلاح وأداء ضريبة القتال دفاعًا عن الوطن، وليست «بدلاً من الإيمان بالإسلام» وإلا لفرضت على الرهبان ورجال الدين.. وبدليل أن الذين اختاروا أداء ضريبة الجندية فى صفوف المسلمين، ضد الفرس والروم، وهم على دياناتهم غير الإسلامية - فى الشام.. والعراق.. ومصر - لم تفرض عليهم الجزية، وإنما اقتسموا مع المسلمين الغنائم على قدم المساواة.. لأن هذا هو موقع «الجزية» فى علاقة الدولة الإسلامية بالآخرين، جاء فى ميثاق نصارى «نجران»:

«.. ولا يُحشَرون ـ [أي لا يكلفـون التعبئة العامة للقـتال] ـ ولا يُكلَّف أحد من أهل الذمة منهم الخـروج مع المسلمين إلى عدوهم، لملاقـاة الحروب ومكاشفـة الأقران، فإنه ليس على أهل الذمة مباشـرة القتال، وإنما أُعطوا الذمة على أن لا يُكلفوا ذلك، وأن يكون المسلمـون ذُبّابًا عنهم، وجـوارًا دونهم ولا يُكرهوا على تجـهيز أحـد من المسلمين إلى الحرب الذى يلقون فيه عـدوهم، بقوة وسلاح أو خيل، إلا أن يتبرعوا من تلقـاء أنفسـهم، فـيكون من فعل ذلـك منهم وتبرع به حُـمـد عليه، وعُـرف له وكوفئ به..».

كما نص هذا الميثاق على أن العدل فى القـضاء والمساواة فى تحمّل الأعباء المالية إنما هى فريضـة إلهية شاملة لكـل الأمة، على اختلاف مـعتقداتهـا الدينية «.. فلا خراج ولا جـزية إلا على من يكون فى يده مـيراث من ميـراث الأرض، ممن يجب عليه فيه للسلطان حق، فيؤدى ذلك على ما يؤديه مثله، لا يُجار عليه، ولا يُحمّل منه إلا قدر طاقته وقـوته على عمل الأرض وعمارتها وإقبـال ثمرتها، ولا يُكلَّف شططا ولا يُتـجاوز به حـد أصـحاب الخـراج من نظرائه.. ولا يدخـل شىء من بنائهم فى شىء من أبنية المساجد ولا منازل المسلمين.. ومن سأل منهم حقا فبينهم النَّصَف غير ظالمين ولا مظلومين..».

أما الحرية الدينية، والحق فى المغايرة للإسلام، فلقد قدسها هذا الإسلام عندما نفى وجـود الدين والتدين مع وجـود الإكراه ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾ [البقرة:٢٥٦].. ولذلك، نص هذا الميثاق على أنه «لا يُجبَر أحد ممن كان على ملة النصرانية كرها على الإسـلام، ولا تجادلوا أهل الكـتاب إلا بالتى هى أحـسن، ويُخـفض لهم جناح الرحمة، ويُكف عنهم أذى المكروه حيث كانوا وأين كانوا من البلاد..».

وإمـعانا من الإسـلام فى توفيـر عوامل التلاحم للأمـة الواحدة، التى جـعل الإسلام وحدتها فريضـة نص عليها القرآن الكريم: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾ [الأنبياء:٩٢].. فلقـد حقـقت التطبيقـات الإسـلاميـة فى الواقع الاجتمـاعى، عـددًا من الإنجـازات التى سلكت الجـميع فـى الأمة الواحـدة.. فـالموالى، الذين كانوا أرقـاء ثم حررهـم الإسلام، دمـجهم النظام الإسـلامى فى

قبائلهم، التى كانوا أرقاء فيها، ولحمهم فيها بلحمة «الولاء»، الذى جعله كالنسب سواء بسواء، يكسب هؤلاء الموالى شرف هذه القبائل وحسبها ونسبها. . ونصت سنة رسول الله ﷺ على أن «مولى القوم منهم» - رواه البخارى - وعلى «أن الولاء لُحمة كلُحمة النسب» - رواه الدارمى وأبو داود - حتى لقد أصبح بلال الحبشى «سيدًا» يقول عنه عمر بن الخطاب، وعن أبى بكر، الذى اشتراه وأعتقه: «سيدنا أعتق سيدنا!». . وحتى لقد تمنى عمر أن يكون أحد الموالى - «سالم مولى أبى حذيفة» [١٢هـ ٦٣٣م] - حيا ليجعله خليفة على المسلمين!. .

والقبائل والعشائر، التى اندمج فيها الموالى، قد تحولت إلى لبنات فى بناء الأمة الواحدة. .

كذلك سلكت التطبيقات الإسلامية باب المصاهرة والزواج بين المسلمين وبين الكتابيات المحصنات؛ لتحقيق أعلى درجات التلاحم بين غير المسلمين وبين المسلمين فى بناء الأمة الواحدة. . فزواج المسلم من الكتابية يدخل ذويها من غير المسلمين فى دائرة «أولى الأرحام» عند المسلمين، وتلك قمة التلاحم والاندماج. . وعنها يقول الإمام محمد عبده [١٢٦٥ - ١٣٢٣هـ ١٨٤٩ - ١٩٠٥م]: **«أباح الإسلام للمسلم أن يتزوج الكتابية، نصرانية أو يهودية، وجعل من حقوق الزوجة الكتابية على زوجها المسلم أن تتمتع بالبقاء على عقيدتها، والقيام بفروض عبادتها، والذهاب إلى كنيستها أو بيعتها، وهى منه بمنزلة البعض من الكل، وألزم له من الظل، وصاحبته فى العز والذل، والترحال والحل، بهجة قلبه، وريحانة نفسه، وأميرة بيته، وأم بناته وبنيه، تتصرف فيهم كما تتصرف فيه.. لم يفرق الدين فى حقوق الزوجية بين الزوجة المسلمة والزوجة الكتابية.. ولم تخرج الزوجة الكتابية، باختلافها فى العقيدة مع زوجها، من حكم قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [الروم: ٢١] فلها حظها من المودة ونصيبها من الرحمة وهى كما هى.. وهو يسكن إليها كما تسكن إليه، وهو لباس لها كما أنها لباس له. أين أنت من صلة المصاهرة التى تحدث بين أقارب الزوج وأقارب الزوجة، وما يكون بين الفريقين من الموالاة والمناصرة، على ما عُهد فى طبيعة البشر؟ وما أجلى ما يظهر من ذلك**

بين الأولاد وأخوالهم وذوى القربى لوالدتهم. أيغيب عنك ما يستحكم من روابط الألفة بين المسلم وغير المسلم بأمثال هذا التسامح الذى لم يعهد عند من سبق ولا فيمن لحق من أهل الدينين السابقين عليه؟..»[٧]..

ولذلك، وحتى يكون هذا الزواج سبيلاً لهذا التلاحم، حرص عهد رسول الله ﷺ مع نصارى «نجران» على أن يتوفر لهذا الزواج عنصر الرضا والقبول.. فالمرأة لابد، فى زواجها، من «ولىّ»، وأولياء الكتابية كتابيون، فلابد أن يكون هذا الزواج عن محبة ورضا وقبول واختيار.. وعن هذا المبدأ الإسلامى جاء فى هذا الميثاق: «.. **ولا يحمّلوا من النكاح ـ [الزواج] ـ شططا لا يريدونه، ولا يُكْرَه أهل البنت على تزويج المسلمين، ولا يضارّوا فى ذلك إن منعوا خاطبًا وأبوا تزويجًا، لأن ذلك لا يكون إلا بطيبة قلوبهم، ومسامحة أهوائهم، إن أحبوه ورضوا به..**».

ولأن هذا التلاحم، بواسطة المصاهرة، لا يتحقق إلا فى ظل الاعتراف الإسلامى «بالآخر الدينى»، وبحق هذا الآخر فى المغايرة الدينية ـ وهو ما تميّز به الإسلام عن كل الآخرين، وبسببه جاز زواج المسلم من «الأخرى»، لأنه يعترف بدينها، ومكلّف باحترام عقيدتها وتدينها ـ على عكس موقف الآخرين من الإسلام، ومن عقيدة المسلمة ـ لهذا التميّز الإسلامى، كان زواج المسلم من الكتابية بابا للتلاحم، ولإدخال غير المسلمين فى دائرة «أولى الأرحام»، ولم يكن هذا الزواج سببًا من أسباب الشقاق الاجتماعى. فنص العهد مع نصارى «نجران» على أنه «**إذا صارت النصرانية عند المسلم ـ [زوجة] ـ فعليه أن يرضى بنصرانيتها، ويتبع هواها فى الاقتداء برؤسائها، والأخذ بمعالم دينها، ولا يمنعها ذلك. فمن خالف ذلك وأكرهها على شىء من أمر دينها فقد خالف عهد الله وعصى ميثاق رسول الله، وهو عند الله من الكاذبين..**».

وإذا كانت تطبيقات الدولة الإسلامية لهذه المبادئ الإسلامية، قد بلغت، وحققت ـ قبل أربعة عشر قرنًا ـ الحد الذى يدهش له الكثيرون فى عصرنا الحاضر.. من مثل تحرير جيش الفتح الإسلامى لمصر كنائس نصارى مصر من الاحتلال والاغتصاب الرومانى، لا ليحولها إلى مساجد للمسلمين، وإنما ليردها للنصارى اليعاقبة يتعبدون فيها.. فإن عهد رسول الله ﷺ مع نصارى «نجران» قد

بلغ الذروة ـ فى تعامل الدولة الإسلامية مع دور العبادة هذه ـ إلى الحد الذى نص فيه على أن مساعدة الدولة الإسلامية لغير المسلمين فى بناء دور عباداتهم هى جزء من واجبات هذه الدولة . . فليست الواجبات فقط هى السماح ببناء دور العبادة، وإنما هى أيضًا الإعانة على بنائها . . ولأن غير المسلمين هم جزء أصيل فى الأمة الواحدة، والرعية المتحدة لهذه الدولة، فإن واجباتها حيال دور عبادتهم هى ذاتها الواجبات حيال مساجد المسلمين . . فجاء فى هذا الميثاق مع نصارى «نجران» : «.. **ولهم إن احتاجوا فى مرمّة بيَعهم وصوامعهم أو شىء من مصالح أمور دينهم، إلى رفد ـ [مساعدة] ـ من المسلمين وتقوية لهم على مرمتها، أن يرفدوا على ذلك ويُعاونوا، ولا يكون ذلك دَيْنًا عليهم بل تقوية لهم على مصلحة دينهم، ووفاء بعهد رسول الله، وموهبة لهم، ومنّة لله ورسوله عليهم**».

ثم يتوج هذا الميثاق بنود هذه الحقوق بالنص على كامل المساواة بين المختلفين فى الدين والمتحدين فى الأمة الواحدة، والملتحمين فى الرعية المتحدة للدولة الإسلامية، بقول رسول الله ﷺ: «.. **لأنى أعطيتهم عهد الله أن لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم.. حتى يكونوا للمسلمين شركاء فيما لهم وفيما عليهم..**».

ولأن وحدة الأمة لا تتحقق إلا بولاء كل أبنائها لها، وانتماء جميعهم لدولتها ولمقومات هويتها وأمنها الوطنى والقومى والحضارى، اشترط هذا العهد على نصارى «نجران» أن يكون الولاء خالصًا والانتماء كاملاً لهذه الأمة الواحدة ولهذه الدولة الإسلامية . . فالولاء ـ كل الولاء ـ لها وحدها، والبراء ـ كل البراء ـ من جميع أعدائها . . ولذلك، جاء فى هذا الميثاق: «.. **واشترط عليه أمورًا يجب عليهم فى دينهم التمسك بها والوفاء بما عاهدهم عليه، منها: ألا يكون أحد منهم عينًا ولا رقيبًا لأحد من أهل الحرب على أحد من المسلمين فى سره وعلانيته، ولا يأوى منازلهم عدوٌ للمسلمين، يريدون به أخذ الفرصة وانتهاز الوثبة، ولا ينزلوا أوطانهم ولا ضياعهم ولا فى شىء من مساكن عباداتهم ولا غيرهم من أهل الملة، ولا يرفدوا ـ [يساعدوا] ـ أحدًا من أهل الحرب على المسلمين، بتقوية لهم بسلاح ولا خيل ولا رجال ولا غيرهم، ولا يصانعوهم.. وإن احتيج إلى إخفاء أحد من**

المسلمين عندهم، وعند منازلهم، ومواطن عباداتهم، أن يؤوهم ويرفدوهم ويواسوهم فيما يعيشون به ما كانوا مستجمعين، وأن يكتموا عليهم، ولا يظهروا العدو على عوراتهم، ولا يخلوا شيئًا من الواجب عليهم»[8].

ويزيد من سمو هذا الإنجاز الإسلامي، تعميم التطبيقات الإسلامية لهذا المنهاج وهذه المبادئ على الديانات الوضعية أيضًا.. فلم يقف المسلمون بهذه «الثورة الإصلاحية»، في العلاقة بالآخر، عند اليهود - أهل التوراة - والنصارى - أهل الإنجيل - فقط، وإنما عمموها لتشمل «المجوس» و«الهندوس» و«البوذيين».. وعندما فتح المسلمون فارس - وأهلها مجوس يعبدون النار، ويقولون بإلهين أحدهما للخير والنور وثانيهما للشر والظلمة - عرض أمير المؤمنين عمر بن الخطاب [٤٠ق هـ - ٢٣هـ ٥٨٤ - ٦٤٤م] رضي الله عنه، هذا الأمر، و«الواقع المستجد» على مجلس الشورى - في مسجد المدينة - وقال:

- «كيف أصنع بالمجوس؟

فوثب عبد الرحمن بن عوف [٤٤ ق هـ ٣٢هـ ٥٨٠ - ٦٥٢م] رضي الله عنه، فقال:

- أشهد على رسول الله ﷺ أنه قال: «**سُنّوا فيهم سُنّة أهل الكتاب**..»[9].

فطبقت الخلافة الراشدة هذه السنة النبوية، وساد هذا التطبيق على امتداد تاريخ الإسلام في بلاد الديانات الوضعية - من فارس إلى الهند إلى الصين - حتى لقد تمتع أهل هذه الديانات، لا بحرية الاعتقاد فقط، وإنما - أيضًا - بحرية مناظرة علماء الإسلام، في مجالس الخلفاء، إبان مجد وقوة وعظمة الخلافة الإسلامية.. ولقد أورد «السير توماس أرنولد» [١٨٦٤ - ١٩٣٠م] - بإعجاب - كيف أن زعيم المانوية[10] المجوس - في فارس - «يزدانبخت» قد أتى بغداد، وناظر المتكلمين المسلمين، في حضرة الخليفة «المأمون» [١٧٠ - ٢١٨هـ ٧٨٦ - ٨٣٣م]، فلما أفحمه علماء الإسلام، تاق «المأمون» إلى أن يسلم «يزدانبخت»، ففاتحه في ذلك، لكنه رفض، في أدب، وقال للخليفة:

- «نصيحتك، يا أمير المؤمنين، مسموعة، وقولك مقبول، ولكنك ممن لا يجبر الناس على ترك مذهبهم.

فتركه المأمون وشأنه.. بل وطلب حمايته من العامة حتى يبلغ مأمنه بين أتباعه وأنصار مذهبه من المجوس[11]..

هكذا بلغ الإسلام القمة، عندما لم يكتف بالوصايا والمنظومة الفكرية والفلسفية، التي تعترف بالآخر - الذي لا يعترف بالإسلام! - وإنما تجاوز «الفكر» إلى «الممارسة والتطبيق»، في الدولة.. والأمة.. والاجتماع.. وعندما تجاوز «الاعتراف بالآخر» إلى حيث دمج هذا «الآخر» في «الذات»، مع الحرص على التعددية الدينية، التي سلكها في إطار «وحدة الدين» الإلهي الواحد.. لا باعتبارها مجرد حق من حقوق الضمير الإنساني، وإنما باعتبارها سنة من سنن الله التي لا تبديل لها ولا تحويل.. فحقق الإسلام بهذا «الإصلاح الثوري» مستوى غير مسبوق في التاريخ الإنساني، إن على المستوى الفكري أو في الممارسة والتطبيق..

* * *

● وإذا كانت سنة من سنن الله، في الاجتماع الإنساني، أن يكون هناك - دائمًا وأبدًا - فارق بين «الواقع» وبين «المثال»، وأن يظل «المثال» - دائمًا وأبدًا - عصيًا على كمال التحقق في «الواقع» المعيش.. فإن ممارسات الدولة الإسلامية والمجتمعات الإسلامية لم تكن دائمًا على مستوى هذا «المثال» الإسلامي في العلاقة مع «الآخر» الديني.. كما أن هذا «الآخر» الديني لم يكن - دائمًا وأبدًا - على مستوى هذا «المثال» الذي نصت عليه العهود والمواثيق.. أو لنقل: لم يكن كل المسلمين ولا كل الحكام على مستوى هذا «المثال».. ولم يكن كل غير المسلمين على مستوى هذا «المثال»..

لكن.. ومع ذلك.. ظلت هناك ثوابت حكمت علاقة المسلمين بغير المسلمين، في الدولة الإسلامية والمجتمعات الإسلامية عبر تاريخ الإسلام..

▪ فلم يعرف هذا التاريخ الإسلامي إكراهًا في الدين.. فلقد دخل الشرق - بالفتوحات الإسلامية - في الدولة الإسلامية خلال سنوات قياسية في تاريخ الفتوحات؛ إذ فتح المسلمون في ثمانين عامًا أوسع مما فتح الرومان في ثمانية قرون.. ولقد كانت هذه الفتوحات الإسلامية تحريرًا للشرق - الإنسان والأرض -

من القهر الديني والحضاري الذى مارسه الرومان والفرس ضد شعوب الشرق على امتداد عشرة قرون ـ من الإسكندر الأكبر [٣٥٦ ـ ٣٢٤ ق.م] فى القرن الرابع قبل الميلاد . . إلى الفتوحات الإسلامية، فى القرن السابع للميلاد ـ . فترك الناس وما يدينون دونما إكراه، بل وفى أحيان كثيرة دونما ترغيب ـ عندما كان بعض الولاة أحرص على الجزية منهم على إسلام غير المسلمين! ـ حتى أن أقليات اليوم الدينية ـ وخاصة النصرانية ـ قد ظلت أغلبيات غير مسلمة فى الدولة الإسلامية لعدة قرون.

وإذا أخذنا مصر نموذجًا ـ وهى التى ضربت المثل الأروع في الاستمساك بنصرانيتها على امتداد ستة قرون من الاضطهادات الرومانية التى ضربت بها الأمثال ـ فإننا نجد أن تحوّل أغلبية أهلها إلى الإسلام، قد استغرق عقودًا طويلة . . فلقد كان تعداد سكانها، من النصارى واليهود، عند الفتح الإسلامى لها [سنة ٢٠هـ سنة ٦٤١م] ٢,٥٠٠,٠٠٠ نسمة . . وحتى نهاية خلافة «معاوية بن أبى سفيان» [٢٠ ق هـ ـ ٦٠هـ ٦٠٣ ـ ٦٨٠م] ـ أى بعد نحو نصف قرن من الفتح الإسلامى ـ كان قرابة نصف المصريين لا يزالون على نصرانيتهم . . فكان تعداد غير المسلمين ـ فى نهاية عهد معاوية [سنة ٦٠هـ سنة ٦٨٠م] ١,٠٤٠,٠٠٠ نسمة . . وفى نهاية عهد هارون الرشيد [١٤٩ ـ ١٩٣هـ ٧٦٦ ـ ٨٠٩م] ـ أى بعد مرور قرابة القرنين من الزمان على تاريخ الفتح ـ كان تعداد غير المسلمين بمصر ٦٥٠,٠٠٠ نسمة ـ أى نحو ربع السكان، البالغ عددهم يومئذ ٢,٦٧١,٠٠٠ نسمة . . وحتى القرن التاسع الميلادى ـ أى بعد قرنين ونصف من الفتح الإسلامى لمصر ـ كانت نسبة غير المسلمين فى سكانها ٢٠٪ من هؤلاء السكان[١٢] . . الأمر الذى يقدم الحقائق المادية ـ بالأرقام ـ لهذه الخلاصة التى كتبها المستشرق الإنجليزى ـ الحجة . . والشديد التدين بالنصرانية ـ «سير توماس أرنولد»، والتى قال فيها:

«إنه من الحق أن نقول: إن غير المسلمين قد نعموا، بوجه الإجمال، فى ظل الحكم الإسلامى، بدرجة من التسامح لا نجد لها معادلاً فى أوروبا قبل الأزمنة الحديثة، وإن دوام الطوائف المسيحية فى وسط إسلامى يدل على أن الاضطهادات التى قاست منها بين الحين والآخر على أيدى المتزمتين والمتعصبين كانت من صنع الظروف المحلية، أكثر مما كانت عاقبة مبادئ التعصب وعدم التسامح..»[١٣].

فلم يكن هناك إكراه على التحول إلى الإسلام. . بل لم تكن للإسلام، عبر تاريخه، «مؤسسة تبشيرية» تنظم وتتابع نشر هذا الدين. .

وأكثر من ذلك، فلقد كتب علماء وباحثون من النصارى الغربيين، عن تحولات الأغلبيات النصرانية الشرقية إلى الإسلام، فأرجعوا هذه التحولات إلى اختلافات الكنائس النصرانية حول طبيعة المسيح، عليه السلام، تلك الاختلافات التى حوّلت العقيدة النصرانية إلى أسرار وألغاز جعلتها مستعصية على فهم الجمهور، فلما أشرقت شمس التوحيد الإسلامى، على هذا النحو البسيط والفطرى، تحولت أغلبيات نصارى الشرق إلى هذا التوحيد، عن رغبة، وللإشباع الروحى، وللخلو الإسلام من سلطة الكهنوت التى تحتكر مفاتيح التوبة والخلاص. . تحولت هذه الأغلبيات ـ لذلك ـ نحو الإسلام دونما إكراه، بل ولا حتى ترغيب! . . كتب عن هذه الحقيقة علماء نصارى ـ منهم «كيتانى ـ Caetani» الذى يقول: «**إن انتشار الإسلام بين نصارى الكنائس الشرقية إنما كان نتيجة شعور باستياء من السفسطة المذهبية التى جلبتها روح الهلينية إلى اللاهوت المسيحى.. أما الشرق، الذى عُرف بحبه للأفكار الواضحة البسيطة، فلقد كانت الثقافة الهلينية وبالاً عليه من الوجهة الدينية؛ لأنها أحالت تعاليم المسيح البسيطة السامية إلى عقيدة محفوفة بمذاهب عويصة، مليئة بالشكوك والشبهات، فأدى ذلك إلى خلق شعور من اليأس، بل زعزع أصول العقيدة الدينية ذاتها فلما أهلّت آخر الأمر أنباء الوحى الجديد فجأة من الصحراء، لم تعد تلك المسيحية الشرقية، التى اختلطت بالغش والزيف، وتمزقت بفعل الانقسامات الداخلية، وتزعزعت قواعدها الأساسية، واستولى على رجالها اليأس والقنوط من مثل هذه الريب، لم تعد المسيحية بعد تلك قادرة على مقاومة إغراء هذا الدين الجديد الذى بدد بضربة من ضرباته كل الشكوك التافهة، وقدم مزايا جليلة، إلى جانب مبادئه الواضحة البسيطة التى لا تقبل الجدل.. وحينئذ ترك الشرق المسيح وارتمى فى أحضان نبى العرب!..**».

لقد أقبل الناس على الإسلام، الذى رأوه ـ كما يقول «مونتيه»: «عقلانى الجوهر، بأوسع معانى هذه الكلمة»، أقبلوا عليه «دون أية محاولة للإرغام والاضطهاد» ـ كما يقول «أرنولد».[١٤].

ـ والثابت الثالث من ثوابت علاقة الإسلام بغير المسلمين، فى الدولة الإسلامية والمجتمعات الإسلامية، هو استمرار غير المسلمين قابضين على عصب دواوين وإدارات الدولة الإسلامية ـ قبل تعريب لغة تلك الدواوين وبعد تعريبها [سنة ٨٧هـ سنة ٧٠٥م] ـ وهذه الحقيقة جعلت المستشرق الألمانى الحجة «آدم متز» [١٨٦٩ ـ ١٩١٧م] يكتب فيقول: «**لقد كان النصارى هم الذين يحكمون بلاد الإسلام**»[١٥]!.

ومن يراجع كتاب [الإشارة إلى من نال الوزارة» ـ لابن الصيرفى ـ يرى حجم السيطرة غير المسلمة على مناصب الوزارة والإدارة، عبر تلك القرون[١٦]...

ـ أما التوترات الطائفية التى شهدتها المجتمعات الإسلامية، والتى ألحقت قدراً من الضيق والتضييق والتمييز والأذى بالأقليات غير الإسلامية، فلقد كانت عارضة.. وعابرة.. وكانت أغلب أسبابها وافدة على الموقف الإسلامى الثابت والأصيل، ومفروضة على المنهاج الطبيعى للتطبيقات الإسلامية لهذا المنهاج.. وبعبارة «سير توماس أرنولد»: **فلقد كان مسرد هذه الاضطهادات إلى «ظروف محلية» أكثر مما كانت ثمرة لمبادئ التعصب وعدم التسامح**[١٧]..

أما هذه الأسباب الطارئة على الإسلام، والمفروضة على منهاج المسلمين فى معاملة الآخر الدينى، فلقد فصّلها وحصرها باحث ومؤرخ نصرانى لبنانى، هو الدكتور «چورچ قرم»، عندما قال: «**إن فترات التوتر والاضطهاد لغير المسلمين فى الحضارة الإسلامية كانت قصيرة، وكان يحكمها ثلاثة عوامل:**

العامل الأول: هو مزاج الخلفاء الشخصى، فأخطر اضطهادين تعرض لهما الذميون وقعا فى عهد المتوكل [٢٠٦ ـ ٢٤٧هـ ـ ٨٢١ ـ ٨٦١م] الخليفة الميال بطبعه إلى التعصب والقسوة. وفى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله [٣٧٥ ـ ٤١١هـ ٩٨٥ ـ ١٠٢١م] الذى غالى فى التصرف معهم بشدة ـ [وكلا هذين الحاكمين عم اضطهادهما المسلمين وغير المسلمين!!].

العامل الثانى: هو تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسواد المسلمين، والظلم الذى يمارسه بعض الذميين المعتلين لمناصب إدارية عالية، فلا يعسر أن ندرك صلتهما المباشرة بالاضطهادات التى وقعت فى عدد من الأمصار.

أما العامل الثالث، فهو مرتبط بفترات التدخل الأجنبى فى البلدان الإسلامية، وقيام الحكام الأجانب بإغراء واستدراج الأقليات الدينية غير المسلمة إلى التعاون معهم ضد الأغلبية المسلمة.. إن الحكام الأجانب ـ بمن فيهم الإنجليز ـ لم يحجموا عن استخدام الأقلية القبطية فى أغلب الأحيان ليحكموا الشعب ويستنزفوه بالضرائب ـ وهذه ظاهرة نلاحظها فى سوريا أيضًا، حيث أظهرت أبحاث «جب» و«بولياك» كيف أن هيمنة أبناء الأقليات فى المجال الاقتصادى أدت إلى إثارة قلاقل دينية خطيرة بين النصارى والمسلمين فى دمشق سنة ١٨٦٠م وبين الموارنة والدروز فى جبال لبنان سنة ١٨٤٠م وسنة ١٨٦٠م ونهاية الحملات الصليبية قد أعقبتها، فى أماكن عديدة، أعمال ثأر وانتقام ضد الأقليات المسيحية ـ ولاسيما الأرمن ـ التى تعاونت مع الغازى.

بل إنه كثيراً ما كان موقف أبناء الأقليات أنفسهم من الحكم الإسلامى، حتى عندما كان يعاملهم بأكبر قدر من التسامح، سببًا فى نشوب قلاقل طائفية، فعلاوة على غلو الموظفين الذميين فى الابتزاز، وفى مراعاتهم وتحيزهم، إلى حد الصفاقة أحيانًا، لأبناء دينهم، ما كان يندر أن تصدر منهم استفزازات طائفية بكل معنى الكلمة..»[١٨].

وإذا شئنا الإشارة إلى وقائع من التاريخ ـ الوسيط والحديث ـ تؤكد صدق هذا التحليل الذى قدمه الدكتور «چورچ قرم» لأسباب التوترات الطائفية العارضة، وخاصة بسبب الغوايات الاستعمارية لبعض أبناء الأقليات الدينية، فإن هناك واقعة دالة إبان الغزوة التترية، عندما استقوى نصارى دمشق بالقائد التترى «كتبغا» ـ وكان نصرانيا نسطوريا ـ فانحازوا للغزاة ضد المسلمين، وتحولوا إلى أداة إذلال واضطهاد للمسلمين فى ظل الاحتلال التترى. . ولقد تحدث مؤرخ العصر المقريزى [٧٦٦ ـ ٨٤٥هـ ١٣٦٥ ـ ١٤٤١م] عن هذا الاستعلاء والاستقواء النصرانى بالتتار، فقال: «**واستطال النصارى بدمشق على المسلمين، وأحضروا فرمانا من «هولاكو» بالاعتناء بأمرهم وإقامة دينهم، فتظاهروا بالخمر فى نهار رمضان، ورشوه على ثياب المسلمين فى الطرقات، وصبوه على أبواب المساجد، وألزموا أرباب الحوانيت بالقيام إذا مروا بالصليب عليهم، وأهانوا من امتنع عن القيام للصليب،**

وصاروا يمرون به في الشوارع إلى كنيسة مريم، ويقفون به ويخطبون في الثناء على دينهم، وقالوا جهرا: «ظهر الدين الصحيح، دين المسيح»، وخربوا مساجد ومآذن كانت بجوار كنائسهم. فقلق المسلمون من ذلك، وشكوا أمرهم لنائب «هولاكو» ـ وهو «كتبغا» ـ فأهانهم وضرب بعضهم، وعظَّم قدر قسوس النصارى، ونزل إلى كنائسهم وأقام شعارهم»!.

وأسام هذه الخيانة، والاحتماء بالعدو الغازى، وإهانة واضطهاد الأقلية للأغلبية.. ما كان من السلطان «قطز» [٦٥٨هـ ـ ١٢٦٠م] إلا أن أوقع بنصارى دمشق، وترك الناس «فخربوا دورهم ونهبوها»[١٩]، عقب الانتصار على التتار في «عين جالوت» [٦٥٨هـ ١٢٦٠م].

ولقد تكرر مشهد الغواية والخيانة في مطلع العصر الحديث، عندما جاء بونابرت [١٧٦٩ ـ ١٨٢١م] على رأس الحملة الفرنسية لغزو مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م] وألقى حبال الغواية لأبناء الأقليات الدينية، ووقع في هذه الحبال نفر من أقباط مصر ـ خانوا أمتهم وطائفتهم وكنيستهم ـ قادهم «المعلم يعقوب حنا» [١٧٤٥ ـ ١٨٠١م]، وكوّنوا «فيلقا قبطيًا»، تزيَّا بزى الجيش الفرنسى، وحارب المصريين وأذلهم لحساب الفرنسيين.. ولقد تحدث مؤرخ العصر «الجبرتى» [١١٦٧ ـ ١٢٣٧هـ ١٧٥٤ ـ ١٨٢٢م] عن صنيع «بونابرت» مع هذه القلة الخائنة، عندما جعل لهم نصف عضوية «ديوان المشورة»، والسلطة الفعلية فى الجهاز المالى والإدارى.. وبعبارة الجبرتى، فلقد فوض الجنرال «كليبر» [١٧٥٣ ـ ١٨٠٠م] للجنرال يعقوب «أن يفعل بالمسلمين ما يشاء.. حتى تطاول النصارى ـ من القبط ونصارى الشوام ـ على المسلمين بالسب والضرب، ونالوا منهم أغراضهم، وأظهروا حقدهم، ولم يبقوا للصلح مكانًا!! وصرحوا بانقضاء ملة المسلمين وأيام الموحدين!!»[٢٠].

فكان السقوط فى شراك الغواية الاستعمارية من أكثر أسباب التوتر الطائفى تأثيرًا، فى الفترات العارضة التى شابت فيها هذه التوترات تلك الوحدة التى حققها الإسلام مع الآخر الدينى ـ فى الأمة.. والدولة.. ومقومات الهوية الوطنية والحضارية ـ على امتداد تاريخ الإسلام..

ـ٣ـ

الواقع المعاصر للأقليات.. والتحديات المحيطة بها

● لقد تعمدنا فى هذه الدراسة أن يكون الرجوع دائمًا إلى المصادر المتخصصة، والمعتمدة، والتى كتبها علماء وباحثون مشهود لهم بالأمانة والموضوعية ورسوخ القدم فى تخصصاتهم. . وتعمدنا كذلك، عندما نكون بإزاء قضية خلافية يدور حولها جدل كثير وكبير أن تكون المصادر التى نحتكم إليها قد كتبها علماء وباحثون غير مسلمين!..

صنعنا ذلك ونحن نبحث مكانة ونفوذ وموقع غير المسلمين فى الحضارة والتاريخ والدول والمجتمعات الإسلامية.. وكذلك عند بحث أسباب التوترات الطائفية التى مرت بها الأقليات غير المسلمة فى بعض فترات التاريخ الإسلامى، ببعض المجتمعات الإسلامية..

ونصنع ذلك الآن، ونحن نريد حسم قضية يثور حولها جدل كبير وتشكيك كثير، وهى قضية عدد الأقليات غير المسلمة فى أقطار الوطن العربى خاصة، ودول العالم الإسلامى بوجه عام..

أما المصادر المتخصصة فى «السكان ـ الديموجرافيا»، والتى كتبها علماء وباحثون غير مسلمين، والتى اعتمدنا عليها فى حسم هذه القضية المثيرة للجدل.. فهى:

١ ـ [أطلس معلومات العالم العربى] الذى كتبه اللبنانى المسيحى «رفيق البستانى»، والفرنسى المسيحى «فيليب فارج»، والمطبوع سنة ١٩٩٤م.

٢ ـ وكتاب [المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] والذى كتبه عالمان متخصصان فى «الديموجرافيا»، والصادر عن مؤسسة فرنسية متخصصة فى الأبحاث والدراسات «الديموجرافية»، هما: «فيليب فارج»، و«يوسف كرباج».. والمطبوعة ترجمته العربية سنة ١٩٩٤م.

وكلا المصدرين تتابع إحصاءاتهما الواقع «السكانى ـ الديموجرافى» حتى سنوات الطبع.. أى ما يقرب من منتصف تسعينيات القرن العشرين..

● ومن خلال هذه المصادر العلمية المتخصصة فإن:

١ ـ تعداد النصارى العرب، فى كل أقطار الوطن العربى، بمذاهبهم وطوائفهم وكنائسهم المختلفة هو ٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة.. وأن متوسط نسبة النصارى فى سكان الشرق الأوسط ـ العرب وتركيا ـ هو ٣,٨٪.

٢ ـ وتعداد اليهود فى أقطار الوطن العربى هو ١٣,٠٠٠ نسمة ـ فى بعض الإحصاءات ـ و٢٠,٠٠٠ نسمة فى إحصاءات أخرى ـ ولعل السبب فى الاختلاف هو الهجرات المتحركة لهذه الأقليات اليهودية نحو إسرائيل ـ..

٣ ـ أما الأقليات الأرواحية (الوثنية)، فى جنوب السودان، فإن تعدادها هو ٥,٨٠٠,٠٠٠ نسمة.

٤ ـ ولما كان الجدل الأكثر، فى إحصاء أعداد غير المسلمين، إنما يدور حول عدد الأقباط النصارى فى مصر، والذين يمثلون أكبر الأقليات النصرانية فى الواقع العربى، فلقد اهتمت هذه المصادر المتخصصة بالوقوف عندها، وحسم قضية تعدادها.

ولقد جاء فى [أطلس معلومات العالم العربى] ـ ص٣٢ ـ تحت عنوان [أقباط مصر] ما يلى:

«كم عددهم؟ كم عدد أكبر طائفة مسيحية فى الشرق؟ هل يبلغ أكثر قليلاً من ثلاثة ملايين، كما يمكن استنتاجه من آخر تعداد للسكان؟ أم هل يرتفع عددهم إلى ٥ أو ٦ أو حتى ٧ ملايين، كما تؤكد بعض الهيئات القبطية؟

إن التفاوت فى التقدير أمر غريب فى بلد تتوفر فيه الإحصاءات بغزارة. فمصر، على عكس بعض بلدان المنطقة، لا تبخل بالمعلومات عن سكانها، إذ تجرى التعداد بصفة منتظمة منذ سنة ١٨٨٢م ـ [أى فى ظل الاحتلال الإنجليزى، وغلبة الموظفين الأقباط فى إدارات الإحصاء] ـ وجاء ـ [التعداد] ـ بحصيلة لا بأس بها من المعلومات، وهى حصيلة قابلة للتحقق منها، وللمطابقة بينها وبين غيرها.

ومع هذا فإن الجدل حول هذا الموضوع مازال قائمًا، فالطائفة القبطية تقول: إن تقرير عدد الأقباط بنسبة ٦٪ من عدد السكان الكلى، كما تشير إلى ذلك الإحصاءات الرسمية، فيه تقليل من عددهم.. ولكننا نلاحظ أن التعدادات التى أجريت فى عهد الاستعمار، تؤكد هذه الأرقام الرسمية، ونلاحظ تناقصا طفيفًا فى نسبة عدد الأقباط، كما يتبين من التعدادات المتتالية:

إذ كانت نسبة الأقباط أعلى قليلاً من ٨٪ من العدد الكلى للسكان فى مصر، فيما بين عامى ١٩٠٧، ١٩٣٧م، ثم هبطت إلى ٩ , ٧٪ فى تعداد سنة ١٩٤٧م، وإلى ٣ , ٧٪ فى سنة ١٩٦٠م ـ [بعد جلاء القوات الأجنبية وعدد كبير من الذين أصابتهم قوانين الإصلاح الزراعى وتمصير الشركات] ـ و٩ , ٥٪ فى سنة ١٩٨٦م. وليس هناك أى استثناء فى هذا المنحنى الهابط بانتظام، مما يوحى بأنه ليس هناك افتعال فى هذه الظاهرة.

إن أقباط مصر، شأنهم فى ذلك شأن مسيحيى الشرق الآخرين، سبقوا المسلمين إلى تخفيض عدد المواليد، ولذلك قد هبطت نسبة عدد الأقباط بالنسبة للعدد الكلى من ٣ , ٧٪ فى سنة ١٩٦٠م إلى ٩ , ٥٪ فى عام ١٩٨٦م..».

بهذا المنطق العلمى، وبالحقائق الإحصائية تناولت هذه المصادر ـ التى كتبها متخصصون غير مسلمين ـ حسم هذه القضايا التى يدور حولها الجدل، وتثار بصددها الشكوك.

٥ ـ وهذه الأقليات النصرانية العربية ـ ٠٠٠, ٠٠٠, ٧ نسمة ـ موزعة على عشر طوائف رئيسية... يوضحها هذا الجدول:

رقم	الطائفة	عددها	ملاحظات	رقم	الطائفة	عددها	ملاحظات
١	الأقباط الأرثوذكس	٣,٠٠٠,٠٠٠		٦	الكلدان	٥٠٠,٠٠٠	
٢	الروم الأرثوذكس	٨٠٠,٠٠٠		٧	السريان الكاثوليك	١٥٠,٠٠٠	
٣	الأرمن الكرجيون	٣٠٠,٠٠٠		٨	الأقباط الكاثوليك	١٠٠,٠٠٠	
٤	اليعقوبيون (سوريا)	١٧٠,٠٠٠		٩	الأرمن الكاثوليك	٧٥,٠٠٠	
٥	النسطوريون	٥٠,٠٠٠		١٠	الروم الكاثوليك	٤٠٠,٠٠٠	

٦ ـ أما النسبة المئوية لهؤلاء النصارى العرب مقارنة بمواطنيهم المسلمين، فى الأقطار العربية. فيوضحها الجدول الآتى[٢١]:

رقم	الدولة	نسبة المسلمين	نسبة النصارى	ملاحظات	رقم	الدولة	نسبة المسلمين	نسبة النصارى	ملاحظات
١	الأردن	٩٥,٨٪	٤,٢٪		١١	العراق	٩٨,٦٪	١,٤٪	
٢	الإمارات العربية	١٠٠٪			١٢	عُمان	١٠٠٪		
٣	البحرين	١٠٠٪			١٣	فلسطين	٩٦,٢٪	٣,٨٪	
٤	تونس	٩٩٪	١٪		١٤	قطر	١٠٠٪		
٥	الجزائر	٩٩٪	١٪		١٥	الكويت	١٠٠٪		
٦	جيبوتى	١٠٠٪			١٦	لبنان	٦٠٪	٤٠٪	
٧	المملكة السعودية	١٠٠٪			١٧	ليبيا	١٠٠٪		
٨	السودان	٧٢٪	٤٪	٢٤٪ وثنيون	١٨	مصر	٩٤,٣٪	٥,٧٪	
٩	سوريا	٩٣,٦٪	٦,٤٪		١٩	المغرب	٩٨٪	٢٪	
١٠	الصومال	١٠٠٪			٢٠	موريتانيا	١٠٠٪		
					٢١	اليمن	١٠٠٪		

٧ ـ أما نسبة غير المسلمين إلى المسلمين فى أقطار منظمة المؤتمر الإسلامى ـ غير العربية ـ فيوضحها الجدول الآتى[٢٢]:

رقم	الدولة	نسبة المسلمين	نسبة غير المسلمين	ملاحظات	رقم	الدولة	نسبة المسلمين	نسبة غير المسلمين	ملاحظات
١	أفغانستان	٪٩٩	٪١		١٣	تشاد	٪٤٥	٪٥٥	
٢	أندونيسيا	٪٩٠	٪١٠		١٤	الجابون	٪١٦	٪٨٤	
٣	إيران	٪٩٩	٪١		١٥	جامبيا	٪٩٠	٪١٠	
٤	باكستان	٪٩٧	٪٣		١٦	جزر القمر	٪٩٩	٪١	
٥	بروناي	٪٦٧	٪٣٣		١٧	السنغال	٪٩٢	٪٨	
٦	بنجلاديش	٪٨٣	٪١٧		١٨	سيراليون	٪٤٠	٪٦٠	
٧	تركيا	٪٩٩,٢	٪٠,٠٢		١٩	غينيا	٪٨٥	٪١٥	
٨	المالديف	٪١٠٠			٢٠	غينيا بيساو	٪٣٠	٪٧٠	منهم ٥٪ مسيحيون
٩	ماليزيا	أغلبية		كل اللاجئين، زائد الباكستانيين	٢١	الكاميرون	٪٢٠	٪٨٠	
١٠	أوغندا	٪١٦	٪٨٤		٢٢	مالي	٪٩٠	٪١٠	
١١	بنين	٪٤٧	٪٥٣		٢٣	النيجر	٪٩٧	٪٣	
١٢	بوركينافاسو	٪٥٠	٪٥٠		٢٤	نيجيريا	٪٥٠	٪٥٠	

٨ ـ أما توزيع الأقليات اليهودية، في أقطار العالم العربي، فيوضحها الجدول التالي[٢٣]:

رقم	الدولة	عدد اليهود	ملاحظات	رقم	الدولة	عدد اليهود	ملاحظات
١	سوريا	٠,٨٠٠		٦	ليبيا	٠,٢٠٠	
٢	لبنان	٠,٦٠٠		٧	تونس	٢,١٠٠	
٣	العراق	٠,٩٠٠		٨	الجزائر	٢,١٠٠	
٤	اليمن	١,٠٠٠		٩	المغرب	٧,٨٠٠	
٥	مصر	٠,٥٠٠					

هذا عن التعداد المعاصر للأقليات غير المسلمة فى الوطن العربى وبقية دول منظمة المؤتمر الإسلامى . .

* * *

● أما عن التحديات التى تواجه هذه الأقليات فى واقعنا الراهن . . فإنها ـ فى الحقيقة هى التحديات التى تواجه الأمة . . فقوى الهيمنة الغربية تريد أن تجعل من هذه الأقليات «أوراق ضغط» و«ثغرات اختراق وتدخل» لإعاقة تقدم الأمة ـ كل الأمة ـ ونهوضها وانعتاقها وانبعاثها الحضارى . . إنها التحديات التى تعيد، مرة أخرى، قصة الغواية الاستعمارية، ومشاريع «الحماية» التى حاولتها قوى الغزو والاستعمار مع هذه الأقليات تاريخيًا، تحاولها الآن قوى الهيمنة الغربية، وفى المقدمة منها «العولمة الأمريكية»، وذلك من خلال المخططات الاستعمارية المعلنة لتفتيت الأمة ـ أكثر مما هى مفتتة ـ وتحويل كياناتها القطرية إلى «كيانات ورقية وفسيفسائية» بواسطة الأقليات الدينية والمذهبية والقومية . .

وهناك حقيقة يلمسها الدارس لمراحل وألوان هذه المخططات الاستعمارية الحديثة والمعاصرة للعب بأوراق الأقليات فى وطن العروبة وعالم الإسلام، هى وجود الأصابع الصهيونية فى كل هذه المخططات والمحاولات . .

فمنذ بدايات الغزوة الغربية الاستعمارية الحديثة للوطن العربى، قلب العالم الإسلامى، بواسطة حملة «بونابرت» [١٧٦٩ ـ ١٨٢١م] على مصر [١٢١٣هـ ١٧٩٨م] كان الإعلان عن مخطط العمل على استخدام الأقليات فى مشروع الهيمنة الاستعمارية على بلادنا، وذلك عندما أعلن «بونابرت» ـ وهو فى الطريق البحرى من «مرسيليا» إلى «الإسكندرية» ـ عزمه على تجنيد عشرين ألفا من أبناء الأقليات غير المسلمة، ليكونوا مواطئ أقدام وثغرات اختراق تعينه على بناء إمبراطوريته الاستعمارية الشرقية . . وأثناء حصاره لمدينة «عكا» الفلسطينية سنة ١٧٩٩م ـ فى الذكرى السبعمائة لاحتلال الصليبيين للقدس سنة ١٠٩٧م!! ـ أصدر «بونابرت» نداءه إلى الأقليات اليهودية فى العالم، كى تتحالف معه لتحقيق هذا الغرض الاستعمارى، مقابل أن يساعدها على احتلال فلسطين[٢٤].

ومنذ ذلك التاريخ، اتخذت قطاعات من هذه الأقليات اليهودية أكثر القرارات

لا أخلاقية، وذلك عندما وظفت نفسها فى خدمة الحضارة الغربية التى اضطهدت اليهود طوال تاريخهم، ضد الحضارة الإسلامية التى آوتهم وأكرمتهم طوال تاريخها!! . . فبدأت «الشراكة» بين الصهيونية وبين الاستعمار الغربى منذ ذلك التاريخ . . الصهيونية تحلم بالخلاص من اضطهاد الغرب لليهود، على حساب العرب والمسلمين! . . والغرب الاستعمارى يريد تحقيق «حزمة» من الأهداف . . فهو يريد الخلاص من اليهود، الذين كان ينظر إليهم باعتبارهم سرطانات فى جسم حضارته المسيحية، وذلك بقذفهم إلى قلب الوطن العربى، يقيم بواسطتهم قاعدة لحضارته، وآلة حربية ضد أحلام العرب فى التقدم والنهوض . . والبروتستانتية الغربية قد رأت فى هذا المشروع «الصهيونى ـ الاستعمارى» تحقيقًا لنبوءة أسطورية تتحدث عن عودة السيد المسيح، عليه السلام، ثانية ليحكم العالم ألف سنة سعيدة، عندما يُحشر اليهود فى فلسطين، ويقيمون «الهيكل الثالث» على أنقاض المسجد الأقصى، وتحدث معركة «هرمجدون»، التى يباد فيها المسلمون(٢٥)!! .

وعندما هزم المصريون حملة «بونابرت»، وتبددت أحلامه، وأصبحت القيادة ـ فى المشروع الاستعمارى الغربى لإنجلترا، نقل الصهاينة «قبلتهم . . وشراكتهم» إلى الاستعمار الإنجليزى، وتولت إنجلترا رعاية هذه «الشراكة»، وتوظيف الأقليات اليهودية ضد العرب والمسلمين.

وفى مواجهة مشروع «مصر ـ محمد على باشا [١١٨٤ ـ ١٢٦٥هـ ١٧٧١ ـ ١٨٤٩م] لتجديد شباب الشرق، وإنقاذه من الضعف العثمانى، للحيلولة دون نجاح مخططات الاستعمار الغربى، سعت إنجلترا إلى الدولة العثمانية كى تسمح بزرع اليهود فى فلسطين، لإعاقة المشروع النهضوى لمحمد على باشا، وطلب «بلمرستون» [١٧٨٤ ـ ١٨٦٥م] وزير خارجية إنجلترا سنة ١٨٤٠م من سفيره فى «الآستانة» أن يقنع السلطان العثمانى بالسماح بهجرة اليهود إلى فلسطين «**حتى يكونوا حجر عثرة أمام محمد على باشا ونواياه والأغراض التى قد تخطر بباله أو بال من يخلفه**»(٢٦)! . .

ولم تخرج فرنسا الاستعمارية من الساحة نهائيًا ـ بهزيمة نابليون ـ فهى قد تولت تحويل الأقلية المارونية فى لبنان ـ بواسطة التغريب الثقافى ومدارس الإرساليات التبشيرية ـ إلى ثغرات اختراق، لتحويل قبلة هذه الأقلية ـ وغيرها ـ إلى الغرب،

بدلاً من الشرق والعروبة وحضارة الإسلام. . وذلك وصولاً إلى «**جعل البربرية العربية ـ [كما قالوا] تنحني لا إراديًا أمام الحضارة المسيحية لأوربا. .**»(٢٧).

كما تولت فرنسا ـ في المغرب العربي ـ اللعب بورقة الأقلية الأمازيغية لإلحاق عاداتها وأعرافها بالقانون الوضعي الفرنسي، بدلاً من الشريعة الإسلامية، وإلحاقها ـ لغويًا وثقافيًا ـ بالفرنسية والفرنكفونية، بدلاً من هويتها الحضارية العربية الإسلامية. .

ولقد كانت «الشراكة» الاستعمارية الصهيونية، والأصابع اليهودية حاضرة وفاعلة، دائمًا وأبدًا، في كل هذه المراحل لتنفيذ هذا المخطط الاستعماري للعب بأوراق الأقليات في بلادنا العربية والإسلامية. . ولقد زاد وضوح الدور الصهيوني في هذا المخطط وهذه التحديات منذ أن تجسد الحلم الصهيوني في الكيان الإسرائيلي سنة ١٩٤٨م، فرأينا الكتابات الصهيونية تضع مخططات تفتيت الشرق العربي والإسلامي، بواسطة الأقليات الدينية والمذهبية والقومية، باعتبار هذا التفتيت هو التعميم لمشروع الأقلية اليهودية في إقامة كيانها السياسي الخاص. . وباعتبار أن هذا التفتيت هو الضمان لأمن الكيان الصهيوني، الذي لا بقاء له ولا مستقبل في ظل الوحدة العربية والجامعة الإسلامية. . لقد تصاعد إغراء الأقليات باختيار الطريق الصهيوني: عض اليد العربية الإسلامية، والتوجه غربًا، ضد العروبة والإسلام، وربط مستقبل هذه الأقليات بالهيمنة الاستعمارية الغربية، بدلاً من المشروع النهضوي للعرب والمسلمين!.

ومنذ أكثر من نصف قرن، وبالتواكب مع إقامة الكيان الصهيوني على أرض فلسطين ـ قاعدة عنصرية استعمارية غربية ـ لإعاقة تقدم أمتنا ووحدتها. . أعلن المستشرق الصهيوني «برنارد لويس» Bernard Lewis مخطط التفتيت للأمة الإسلامية، بواسطة الأقليات. . والذي نشرته مجلة وزارة الدفاع الأمريكية ـ البنتاجون ـ Executive Intelligence researchproject وفيه يدعو إلى إضافة أكثر من ثلاثين كيانا انفصاليًا، على أساس ديني ومذهبي وعرقي (إثني)، تضاف إلى التجزئة التي أحدثتها اتفاقية «سيكس ـ بيكو» سنة ١٩١٦م. . وبنص عبارات هذا المستشرق الصهيوني «**فإن الصورة الجغرافية الحالية للمنطقة لا تعكس حقيقة**

الصراع، فما هو على السطح يتناقض مع ما هو فى العمق، على السطح كيانات سياسية لدول مستقلة، ولكن فى العمق هناك أقليات لا تعتبر نفسها ممثلة فى هذه الدول، بل ولا تعتبر أن هذه الدول تعبر عن الحد الأدنى من تطلعاتها الخاصة»!.

وبعد أن تحدث عن تفاصيل مخطط تفتيت العالم الإسلامى ـ من باكستان إلى المغرب ـ على أسس دينية ومذهبية وعرقية، خلص إلى الهدف الصهيونى من وراء هذا التفتيت، فقال: «.. **ويرى الإسرائيليون أن جميع هذه الكيانات لن تكون فقط غير قادرة على أن تتحد، بل سوف تشلها خلافات لا انتهاء لها.. ونظرا لأن كل كيان من هذه الكيانات سيكون أضعف من إسرائيل، فإن هذه ستضمن تفوقها لمدة نصف قرن على الأقل»**[٢٨]!.

فالمطلوب هو استخدام الأقليات لتفتيت العالم الإسلامى إلى كيانات ضعيفة، لضمان الأمن والتفوق للكيان الصهيونى، الموظف فى خدمة المشروع الإمبريالى الغربى الكبير!.

ولقد تحول هذا التخطيط «الاستعمارى ـ الصهيونى» إلى الممارسة والتطبيق، على أيدى «ديفيد بن جوريون» [١٨٨٦ ـ ١٩٧٣م] و«موشى شاريت» [١٨٩٤ ـ ١٩٦٥م] و«موشى ديان»، فى حقبة خمسينيات القرن العشرين، ابتداء بالأقلية المارونية فى لبنان، وطموحًا إلى تعميمه خارج لبنان.. وكتب «شاريت» ـ فى مذكراته ـ عن المقاصد من وراء اللعب بأوراق الأقليات فى بلادنا، يقول إنها:

«أولاً: تثبيت وتقوية الميول الانعزالية للأقليات فى العالم العربى..

وثانيًا: إذكاء النار فى مشاعر الأقليات المسيحية فى المنطقة وتوجيهها نحو المطالبة بالاستقلال والتحرر من الاضطهاد الإسلامى!!.. فمجرد تحريك الأقليات هو عمل إيجابى، لما قد ينتج عنه من آثار تدميرية على المجتمع المستقر»[٢٩]!

وفى مرحلة ثمانينيات القرن العشرين، ورغم الحديث عن «السلام.. والتسوية.. وتطبيع العلاقات»، بعد المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية سنة ١٩٧٩م.. نجد أن هذا المخطط التفتيتى لعالمنا الإسلامى، بواسطة الأقليات، هو من «الثوابت» الاستعمارية الصهيونية، التى لا تتأثر «بالمتغيرات»، حتى ولو سميت هذه المتغيرات «بالسلام.. وتطبيع العلاقات»!.

ففى المحاضرة التى ألقاها «أرييل شـارون» ـ وكان يومئذ وزيراً للدفاع ـ فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٨١م ـ والتى نشرتها مجلة «مـعاريف» ـ نراه يقول: «**إن إسرائيل تصل بمجالها الحيـوى إلى أطراف الاتحاد السوفيتى شمالاً، والصين شـرقًا، وأفريقيا الوسطى جنوبًا، والمغرب العربى غـربًا.. وهذا المجال الحيوى عبارة عن مـجموعات قومية وإثنية ومذهبية متناحرة**».

ثم يواصل «شارون» الحديث عن مشروعـات تفتيت العالم الإسلامى، بواسطة الأقليـات ـ على النحـو الذى سبـقه إلـيه «برنارد لويس» حـتى يكون هذا العـالم الإسلامى «مجالاً حيويًا لإسرائيل»[٣٠].

وفى ذات الحقبة ـ ثمانينيات القرن العشرين ـ تصوغ «المنظمة الصهيونية العالمية» هذا المشروع التفتـيتى تحت عنوان: «استراتيجية إسرائيل فى الثـمانينيات»، وتنشره فى مجلتها الفصـلية «كيفونيم» Kivunim [الاتجاهات] ـ فى عدد ١٤ فـبراير سنة ١٩٨٢م ـ. وفى ثنايا هذا المخطط الاسـتراتيـجى، تتحـدث عن النجاحـات التى حققتها إسرائيل فى لبنان ـ إبان الحرب الأهلية اللبنانية [١٩٧٥ ـ ١٩٨٩م] بواسطة قطاع من الأقلية المارونية ـ المارونية السـياسية ـ باعتباره النمـوذج الواجب التعميم مع كل الأقليات.. فـتقول «المنظمة الصهيونيـة العالمية»: «**إن تفتت لبـنان بصورة مطلقة إلى خـمس مقاطعـات إقليمية هو سـابقة للعالم العـربى بأسره، بما فى ذلك مصر وسوريا والعراق وشبه الجزيرة العـربية.. إن دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منهما ـ [فى المغـرب] ـ لن تبقى على صورتها الحالية، بل ستقـتفى أثر مصر فى انهيارها وتفتتها، فمتى تفـتتت مصر تفتت الباقون ـ [!!!] ـ إن رؤية دولة قبطية مسيحية فى صعيـد مصر، إلى جانب عدد من الدول ذات سلطة أقلية ـ مصرية، لا سلطة مركـزية كما هو الوضع الآن، هو مـفتاح هذا التطور التـاريخى، الذى أخرته معاهدة السلام، لكنه لا يبدو مستبعداً فى المدى الطويل.**

وإن تفتت سـوريا والعراق لاحقًا إلى مناطق ذات خـصوصية إثنيـة ودينية، على غرار لبنان، هو هدف من الدرجة الأولى بالنسبة لإسرائيل.. ولأن العراق أقوى من سوريا، وقوته تشكل فى المدى القـصير خطراً على إسرائيل أكثـر من أى خطر، فهو

المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل فى التفتيت، فتفتيت العراق هو أكثر أهمية من تفتيت سوريا..

وشبه الجزيرة العربية بأسره، مرشح طبيعى للانهيار، وأكثر اقترابا منه، بفعل ضغط داخلى وخارجى، وهذا أمر غير مستبعد فى معظمه، خصوصًا فى السعودية..

والأردن هدف استراتيجى فى المدى القصير.. فليس هناك أى إمكان بأن يبقى الأردن قائمًا على صورته وبنيته الحاليتين فى المدى الطويل. وينبغى أن تؤدى سياسة إسرائيل ـ حربًا أو سلمًا ـ إلى تصفية الأردن بنظامه الحالى..».

ثم تخلص هذه «الاستراتيجية» ـ بعد التفصيل لمخطط التفتيت للعالم الإسلامى بواسطة الأقليات ـ إلى أن هذا هو «ضمان الأمن والسلام فى المنطقة بأسرها فى المدى الطويل.. ففى العصر النووى لا يمكن ضمان بقاء إسرائيل إلا بمثل هذا التفكيك، ويجب من الآن فصاعدا بعثرة السكان، فهذا دافع استراتيجى، وإذا لم يحدث ذلك، فليس باستطاعتنا البقاء مهما كانت الحدود»[٣١]!.

وفى حقبة التسعينيات ـ من القرن العشرين ـ تعود المؤسسات الصهيونية للتأكيد على «ثبات ثوابت هذه الاستراتيجية». . فيدعو «مركز بارايلان للأبحاث الاستراتيجية» ـ التابع لجامعة بارايلان الإسرائيلية ـ إلى ندوة، عقدت فى ٢٠ مايو سنة ١٩٩٢م، وشاركت فيها وزارة الخارجية الإسرائيلية، بواسطة «مركز الأبحاث السياسية» التابع لها، وأسهم فيها باحثون من «مركز ديان»، التابع لجامعة «تل أبيب»، وذلك حول «الموقف الإسرائيلى من الجماعات الإثنية والطائفية فى منطقة الشرق الأوسط». . وقد ناقشت هذه الندوة أحد عشر بحثًا، دارت جميعها حول «تأييد إسرائيل للنزعات الانفصالية للجماعات العرقية والإثنية، والاعتبارات الكامنة وراءه» ـ وهذا هو عنوان أحد أبحاث هذه الندوة!!ـ..

ولقد خلصت أبحاث ومقررات هذه الندوة إلى أن «هذه الأقليات.. هى شريكة لإسرائيل فى المصير، ولابد من أن تقف مع إسرائيل فى مواجهة ضغط الإسلام والقومية العربية، أو تبدى استعدادًا لمحاربتهما أو مقاومتهما، هى حليف وقوة لإسرائيل لتنفيذ سياسة الاستيطان والدولة التى مازالت فى مرحلة التكوين»[٣٢]!.

ولقد تزامن مع اشتعال الحرب الطائفية فى لبنان ـ فى سبعينيات القرن العشرين ـ غواية عدد من الشباب القبطى المصرى بالاشتراك مع المارونية السياسية فى هذه الحرب! . . واجتذبت الأصابع الصهيونية فى أمريكا قطاعًا من أقباط المهجر ـ وخاصة فى أمريكا وكندا وأستراليا ـ لتكوين «الهيئات القبطية»، الداعية إلى ما تسميه «تحرير مصر القبطية من استعمار العروبة والإسلام»!! . . حتى أفضت هذه الأنشطة الطائفية، المواكبة لهيمنة العولمة الأمريكية، والمدفوعة والمدعومة من «اللوبى الصهيونى»، ومنظمات وكنائس «التحالف المسيحى» و«المسيحية الصهيونية» . . حتى أفضت إلى إصدار «الكونجرس الأمريكى» فى أكتوبر سنة ١٩٩٩م، لقانون «الحريات الدينية الدولية»، الذى فرض الحماية الأمريكية على الأقليات الدينية ـ وخاصة فى العالم الإسلامى ـ وقنن لآليات إيقاع العقوبات الأمريكية على الدول التى لا ترضى عنها أمريكا فى هذا المجال! . .

وليس صدفة أن صدور هذا القانون قد جاء ثمرة لحملة إعلامية بدأها محام يهودى ـ هو «مايكل هوروفيتز» Michael Horowitz فى ٥ يوليو سنة ١٩٩٥م، ثم تلقفت الخيط المؤسسات والكنائس «المسيحية الصهيونية»، و«التحالف المسيحى» و«المحافظون الجدد» لتفضى هذه الحملة ـ الموجهة بالأساس إلى العالم الإسلامى ـ إلى قانون «الحماية والعقاب» ـ كما أسماه بحق الكاتب «سمير مرقص» ـ[٣٣] . .

وليس صدفة كذلك، أن تجد هذه المخططات «مراكز أبحاث»، ممولة من أمريكا والغرب، تركز على اللعب بورقة الأقليات فى بلادنا . . وتدعو إلى تطبيق ذات المخطط الذى دعا إليه «برنارد لويس» و«بن جوريون» و«موشى شاريت» و«موشى ديان» و«أرييل شارون» و«المنظمة الصهيونية العالمية» . . مخطط تفتيت العالم الإسلامى إلى كيانات سياسية ـ نعم! سياسية ـ على أساس الدين والعرق والمذهب . . أى تحويل التنوع من نعمة ومصدر قوة إلى نقمة وتشرذم وتفتيت . . وتحويل الأقليات من لبنات فى بناء الأمة والأمن الوطنى والقومى والحضارى إلى ثغرات اختراق، وأسباب للانهيار والدمار . . فيكتب رئيس أحد أهم هذه «المراكز البحثية» يقول بالنص: **«إن المجتمعات التى تتسم بالتعددية الإثنية فى الوقت الحالى ينبغى أن تكون متعددة من الناحية السياسية أيضًا»**[٣٤]!! .

To: www.al-mostafa.com

ومع هذه الغواية الأجنبية، التى استجابت لها ووقعت فى شباكها جمعيات وجماعات طائفية، تعيش فى المهاجر، متعاونة مع الصهيونية وقوى الهيمنة الإمبريالية. . وقلة قليلة من غلاة العلمانيين والطائفيين فى الداخل، يستخدم المخطط الغربى - وخاصة الأمريكى - السلاح الاقتصادى فى إذكاء الصراع الطائفى، فبواسطة المعونات الأمريكية الموجهة إلى القطاع الخاص، وتوكيلات الاستيراد والتصدير، والمعونات الموجهة للمشروعات التنموية الصغيرة، يتم التمييز الطائفى، لإيجاد واقع اجتماعى يمزقه «ثراء الأقلية» و«حرمان الأغلبية»!، لا حبًّا فى سواد عيون الأقلية، وإنما لتأجيج الصراع الطبقى ذى الطابع الطائفى، تكرارًا للتجربة التى سبق وصنعها الاستعمار - وآتت ثمراتها - فى لبنان - إغناء الأقلية المارونية وإفقار الأكثرية المسلمة، وخاصة الشيعة منها! - الأمر الذى أحدث - فى لبنان - ويحدث الآن تراجعًا للسماحة والتسامح، و«فرزًا طائفيًا» على نحو غير معهود. . كما يخلق ضيقًا «بالآخر» وتضييقًا على بعض حقوقه الطبيعية والمشروعة، كالحال مثلاً فى موقف العامة والجمهور من بناء دور العبادة فى بعض البلاد، بينما النهج الإسلامى يفتح الطريق أمام الحريات فى هذه الميادين، حتى ليحض الدولة على إعانة غير المسلمين فى بنائها. .

وإذا كان هذا «التميّز الاقتصادى» مما يعترف به العقلاء، حتى ليقول «الأنبا موسى» - أسقف الشباب فى الكنيسة الأرثوذكسية المصرية وهو من عقلاء وحكماء هذه الكنيسة: «إن الأقباط جزء هام من نسيج الحياة المصرية. . فهم أطباء وصيادلة ومهندسون، وغيرها من المهن، **ونسبتهم فى رجال الأعمال مرتفعة أكثر من نسبتهم العددية فى مصر..**»[٣٥].

فإن هذه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المستفزة تشير إليها أرقام وإحصاءات رصدتها مصادر علمانية تقول: إن الأقلية النصرانية فى مصر - والتى تقل نسبتها فى السكان عن ٦٪. . والتى كان يصفها الشيخ محمد الغزالى [١٣٣٥ - ١٤١٦هـ ١٩١٧ - ١٩٩٦م] عليه رحمة الله بأنها «أسعد أقلية فى العالم» - تملك من ثروة مصر ما بين ٣٥٪ و٤٠٪!. . فهى تملك وتمثل:

- ٢٢٫٥٪ من الشركات التى تأسست ما بين سنة ١٩٧٤م وسنة ١٩٩٥م -

سنوات الانفتاح والمعونات الأمريكية! ـ. .

ـ ٢٠٪ من شركات المقاولات فى مصر. .

ـ ٥٠٪ من المكاتب الاستشارية. .

ـ ٦٠٪ من الصيدليات. .

ـ ٤٥٪ من العيادات الطبية الخاصة. .

ـ ٣٥٪ من عضوية غرفة التجارة الأمريكية، وغرفة التجارة الألمانية. .

ـ ٦٠٪ من عضوية غرفة التجارة الفرنسية (منتدى رجال الأعمال المصريين والفرنسيين). .

ـ ٢٠٪ من رجال الأعمال المصريين. .

ـ ٢٠٪ من وظائف المديرين بقطاعات النشاط الاقتصادى بمصر. .

ـ أكثر من ٢٠٪ من المستثمرين بمدينتى السادات والعاشر من رمضان. .

ـ ٩ر١٥٪ من وظائف وزارة المالية المصرية. .

ـ ٢٥٪ من المهن الممتازة والمتميزة ـ الصيادلة. . والأطباء. . والمهندسين. . والبيطريين. . والمحامين ـ. (٣٦).

وذلك فضلاً عن أن هذه الأقلية نادرًا ما يعانى أحد منها من المشكلات التى تطحن سواد الأغلبية ـ البطالة. . والأمية. . وأزمات الزواج. . والإسكان. . إلخ. . إلخ. . ـ

ومع كل ذلك تصدر القوانين الأمريكية لحماية «أسعد أقلية فى العالم»! . . ويأتى أعضاء الكونجرس الأمريكى والدبلوماسيون الأمريكيون والغربيون «ليفتشوا» عن أحوالهم، ويرفعون التقارير التى تتحدث عن «اضطهادهم»!! . . وتطلب توقيع العقوبات على مصر وشعبها، وفق القانون الأمريكى ـ قانون «الحماية. . والعقاب»! ـ وتصدر «الهيئات القبطية» فى المهجر الكتب والنشرات، داعية إلى تحرير هذه الأقلية من العروبة والإسلام! . .

هذا هو «الفعل الاستعمارى» فى المسألة الطائفية. . وتلك هى «ردود الأفعال»

على هذه التحديات.. فى تطبيقاتها على الأقلية القبطية فى مصر.. وهى أكبر الأقليات النصرانية العربية عددًا.. وأهم «الأوراق» التى يحاول الغرب اللعب بها!..

* * *

وإذا كنا نحذِّر من «الفعل الاستعمارى» و«النزعة الطائفية الانعزالية»، التى تعمل على إحياء اللغة القبطية ـ كما أحيت الصهيونية العبرية ـ كى تحل محل اللغة العربية، التى هى اللغة الوطنية والقومية والحضارية للأمة كلها، على اختلاف أديانها!.. فإننا ندعو إلى أن تتحمل الأغلبية مسئولياتها الكبرى فى مواجهة هذه التحديات، وفى قطع الطريق على مخططاتها.. وذلك عن طريق:

١ ـ حل المشكلات الحقيقية التى تعانى منها الأقليات، باعتبارها جزءًا من الأمة، وباعتبار مشكلاتها جزءًا من مشكلات الأمة..

٢ ـ وإدارة حوار داخلى بين «الحكماء»، لتحديد وتمييز «المظالم» الحقيقية من «الأحاسيس الزائفة أو المتضخمة بالظلم»!.. فالحكماء، فى مختلف الفرقاء، كثيرون، وهم الممثلون للأغلبية.. وحوارهم هو السبيل لقطع الطريق على القلة العميلة والمعادية، التى صنعها ويغذيها الاستعماريون والصهاينة.. وقطع الطريق على الغلو الدينى عند مختلف الأطراف..

٣ ـ وإعمال المنهاج الإسلامى فى «مداواة الجراح»، بدلاً من «توسيع هذه الجراح».. فمن الخطأ والخطيئة الاكتفاء «بردود الأفعال»، وخاصة تلك التى تصدر عن العامة والجماهير.. فالتحصين ضد الغوايات، وإقالة العثرات هو الأولى بالاتباع، وليس تصيد الأخطاء..

وعلينا أن نتذكر ما صنعته الأمة ـ قبل قرنين من الزمان ـ عندما نجحت غواية الحملة الفرنسية على مصر فى اجتذاب «المعلم يعقوب حنا» و«الفيلق القبطى» الذى قاده.. فسقطوا فى حظيرة الخيانة لأمتهم وطائفتهم وكنيستهم.. فلقد صدر العفو ـ بعد هزيمة هذه الحملة سنة ١٨٠١م ـ عن الذين استجابوا لهذه الغواية.. وصدرت «الفرمانات السلطانية» التى أعلنت هذا العفو، والتى تحذّر من الانتقام، ومن فتنة لا تصيبن الذين ظلموا خاصة.. ولقد تحدث «الجبرتى» عن هذا المنهاج

فى مداواة جـراح تلك الغواية، فـقال: «لقـد نودى بأن لا أحد يتعـرض بالأذية لنصرانى ولا يهودى، سواء كان قبطيًا أوروميًا أو شاميًا، فإنهم من رعايا السلطان.. والماضى لا يُعـاد.. وكُـتبـت فـرمـانات، وأرسـلت إلى البـلاد ـ [فى الأقـاليم] ـ مضمونها: الكف عن أذية النصارى واليهود وأهل الذمة، وعدم التعرض لهم، وفى ضـمنها ـ [أى الفـرمانات] ـ آيات قـرآنيـة، وأحاديث نبـوية، والاعتـذار عنهم بأن الحامـل على تداخلهم مع الفرنسـاوية: صيـانة أعراضـهم وأموالهـم.. كما قـرئت فرمانات.. فيها: التنويه بذكر أعيان الكتبة الأقباط والوصية بهم»[٣٧]..

فالأقليات جزء أصيل من نسيج الأمـة، لهم كل ما للأمة من الحقوق، وعليهم جميع مـا عليها من الواجبـات.. ومسئولية الأغلبـية فى صد الغوايات، ومـعالجة جراحاتها أكبر بكثير من مسئولية الأقليات..

هكذا بدأ.. واستمر.. ويتم اللعب بأوراق الأقليات الدينية.. والقومية ـ غير المسلمة، وأيضًا المسلمة ـ فى وطن العروبة وعالم الإسلام.. وهكذا يجب الوعى بمخاطر هذه التحديات التى تواجه وحدة الأمة وتقدمها..

* * *

ـ ٤ ـ

نظرة إلى المستقبل

وإذا كانت هذه هى التحديات التى تواجه الأقليات فى واقعنا الراهن. . ويواجه بها المشروع «الاستعمارى ـ الصهيونى» أمتنا، محاولاً استخدام «أوراق» هذه الأقليات لتفتيت الأمة، فما هو الحل الذى نواجه به هذه التحديات؟؟. .

إننا إذا استثنينا «حل» التجزئة والتفتيت للأمة، على أسس دينية ومذهبية وقومية ـ لأنه ليس «حلا»، وإنما هو «المشكلة والتحدى». . فإن هناك مشروعين يتم الحديث عنهما لتحقيق التحصين لجسد الأمة ضد هذه التحديات:

أولهما: الحل العلمانى، الذى يبشر به العلمانيون، والذى يتصور أصحابه أن «العلمانية» ـ التى تستبعد المرجعية الإسلامية من السياسة والدولة والقانون والدستور ومشروع النهضة ـ هى «الحل لمشكلة الأقليات» فى بلادنا، كما مثلت ـ برأيهم ـ الحل لهذه المشكلة فى النموذج الحديث والمعاصر للمجتمعات الغربية. .

وثانيهما: هو الحل الإسلامى، الذى بدأ به الإسلام التعامل مع «الآخر»، كل ألوان «الآخر»، والذى حوّل الإسلام به هذا «الآخر» إلى جزء من «الذات»، ذات الدين الإلهى الواحد، فى ظل المرجعية الإسلامية الواحدة. . وهو النموذج والحل الذى تحدثنا عنه فى القسم الثانى من هذه الدراسة. . والذى كان له الفضل فى إنقاذ أهل الديانات الأخرى من الإبادة، حتى لكأن وجودها وبقاءها فى الشرق هو «هبة» هذا الحل الإسلامى. . كما أنه هو الحل الذى عرفته الأمة، واندمج به «الآخرون» مع المسلمين فى أمة واحدة، عبر هذا التاريخ الطويل. .

ولما كنا قد سبق وانتقدنا ورفضنا وفندنا «الحل العلمانى» فى عدد من كتبنا[٣٨]. . فإننا نكتفى، فى هذا المقام، بالإشارة إلى أن العلمانية قد مثلت وتمثل «المأزق»،

وليس «الحل» لما يسمى «بمشكلات الأقليات». . فالعلمانية وافد غربى، يستبعد المرجعية الإسلامية، التى هى هوية الأمة، والتى تتمسك بها الأغلبية وقطاعات واسعة من الأقليات[٣٩]. . فاستبدال العلمانية بالمرجعية الإسلامية، هو ـ فى الحقيقة ـ بمثابة فرض قطاع محدود من الأقلية ـ أى أقلية الأقلية! ـ رأيه على أغلبية الأمة!. . وتحويل هذه الشريحة إلى «قيتو» ضد أغلبية الأمة وهويتها وتاريخها!. . وفى هذا تعميق للشقاق على أسس طائفية، وتحقيق لمقاصد التحديات، وليس حلا نواجه به هذه التحديات. . فضلاً عن أنه نفى وإلغاء لجوهر الديمقراطية، التى يجتمع حولها ويتمسك بها الجميع، والتى تعطى الوزن المناسب لرأى الأغلبية فى تحديد مقومات المجتمع، طالما أنها لا تنتقص من عقائد الأقليات وحقوقها. . وفوق كل ذلك، فإنه يبدو غريبًا الدعوة إلى العلمانية ـ وهى وافد غربى ـ لحل مشكلة الأقليات، بعد أن سقطت وأفلست كل الحلول الغربية الوافدة، التى أضاعت أمتنا قرنين من عمرها وهى تجرب النهوض وفق نماذجها!. .

وإذا كان الحديث عن أقليات دينية، فإن المرجعية الإسلامية ـ التى عاشت فى ظلالها هذه الأمة أربعة عشر قرنًا، كانت فى أغلبها «العالم الأول» على ظهر هذه الأرض ـ ليست بديلاً لما تتدين به هذه الأقليات، حتى تكون تعديًا على حريتها فى الاعتقاد الدينى، لأن هذه المرجعية الإسلامية تترك هذه الأقليات وما تتدين به، وتقتصر تطبيقاتها على الجانب المدنى والقانونى والسياسى، الذى ليس له مناظر فى النصرانية ـ التى تدع ما لقيصر لقيصر، وتقف عند ما لله، وخلاص الروح ومملكة السماء ـ. . ففقه المعاملات الإسلامى هو اجتهادات بشرية فى ظل منظومة القيم الإيمانية، التى لا تختلف باختلاف الشرائع السماوية المتعددة، والاجتهادات فيه مفتوحة أبوابها لكل أصحاب العطاء القانونى، على اختلاف الديانات التى يتدينون بها. . فكما جعل الإسلام شريعة من قبلنا شريعة لنا ما لم ينسخها التطور التاريخى، فتح الباب أيضًا أمام كل أبناء الأمة، على اختلاف مللهم ونحلهم، للإسهام فى البناء لحضارة الإسلام. . ومن ثم فهو يفتح كل الأبواب أمام كل عقول الأمة للإسهام فى بلورة المشروع النهضوى المتميز لهذه الأمة ـ الأقليات منها والأغلبيات ـ. . ومن هنا تصبح المرجعية الإسلامية، فيما وراء ما جاءت به النصرانية من عقائد، حلولاً «وطنية. . وقومية. . وحضارية» لكل أبناء الأمة،

تجمعهم على هوية حضارية واحدة، ومشروع نهضوى واحد، فيصبح نهوضهم المعاصر المنشود امتدادًا لتاريخهم فى النهوض والازدهار الحضارى.. ويصبح فقه «الشافعى» [١٥٠ ـ ٢٠٤ هـ ٧٦٧ ـ ٨٢٠م] فقها وطنيًا بالنسبة لكل المصريين، لا يمكن أن يتقدم عليه فقه نابليون الذى جاء غازيًا وقاهرًا لكل المصريين.. وكذلك الحال مع فقه «أبى حنيفة» [٨٠ ـ ١٥٠هـ ٦٩٩ ـ٧٦٧م] فى العراق.. وفقه الإمام مالك [٩٣ ـ ١٧٩هـ ٧١٢ ـ ٧٩٥م] فى أقطار المغرب العربى.. إن وطنية النصرانى الشرقى لا يمكن أن تفضل القانون الرومانى، قانون «جستنيان» الذى اضطهد النصرانية الشرقية، على فقه «الليث بن سعد» [٩٤ ـ ١٧٥هـ ٧١٣ ـ ٧٩١م] الذى أفتى بأن بناء الكنائس هو من عمارة البلاد!.

وأكثر من هذا.. فلقد مثلت العلمانية ـ عندما طبقت فى تركيا، بعد إسقاط الخلافة الإسلامية سنة ١٩٢٤م ـ نكبة على الأقليات الدينية والقومية، ولم تكن حلاً لمشكلاتها بأى حال من الأحوال، ويكفى أن نعلم أن نسبة النصارى فى سكان الخلافة العثمانية سنة ١٥٥٠م قد كانت ٤١,٨٪.. وأنها ظلت حتى بعد انفصال واستقلال بلاد البلقان تمثل ١٩,١٪ من السكان سنة ١٩١٤م.. فلما جاءت العلمانية أجهزت على هذه الأقلية النصرانية، فلم يبق منها فى سنة ١٩٩١م سوى ٠,٢٪ من السكان![٤٠].. وحتى الاضطهاد، وما يقال عن «الإبادة» التى حدثت للأرمن سنة ١٩١٥م، فإن مرتكبيها هم العلمانيون من قادة «الاتحاد والترقى»، الذين انقلبوا على المرجعية الإسلامية للخلافة العثمانية!..

أما حال الأكراد، فى ظل هذه العلمانية التركية ـ التى يريدونها حلاً لمشكلات الأقليات ـ فهو لا يقل سوءًا ـ رغم إسلامهم ـ عن حال النصارى.. فهم محرومون من الحديث بلغتهم، فضلاً عن التعليم والكتابة بها!.. بل ومحرومون من أن يسموا أبناءهم وبناتهم بالأسماء التى يريدون!!..

إن الأقليات ـ غير المسلمة.. وكذلك المسلمة ـ قد عاشت وتعايشت وأمنت وازدهرت فى ظل المرجعية الإسلامية، فى ظل شريعة «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».. ولم تعرف المشكلات إلا فى ظل الاستعمار وغواياته.. وفى ظل العلمانية التى جلبها إلينا هذا الاستعمار.. وصدق «الأنبا موسى» عندما قال عن

حال أقباط مصر في ظل الخلافة العثمانية: «.. **حينما نذكر الأقباط أيام الدولة العثمانية، كانوا مع إخوانهم المصريين لهم دور مشترك.. وكثير من الأقباط عملوا وشاركوا بشكل واضح في الحياة السياسية في عهد محمد علي..**»[٤١].

بل إن هذه العلمانية، ذات النشأة الأوروبية، قد تحولت إلى «مأزق أوربي»، همّش المسيحية في أوربا، وجعل مجتمعاتها فراغًا دينيًا، انصرف فيه أغلبية الناس عن الإيمان الديني، حتى لتغلق الكنائس وتباع!.. ثم عجزت هذه العلمانية عن أن تملأ هذا الفراغ، وتجيب على أسئلة النفس الإنسانية التي يجيب عنها الدين.. وبشهادة القس الألماني ـ عالم الاجتماع ـ الدكتور «جوتفرايد كونزلن»: «.. **فلقد نبعت العلمانية من التنوير الغربي.. وجاءت ثمرة لصراع العقل مع الدين، وانتصاره عليه، باعتباره مجرد أثر لحقبة من حقب التاريخ البشري، يتلاشى باطراد في مسار التطور الإنساني. ومن نتائج العلمانية: فقدان المسيحية لأهميتها فقدانا كاملاً.. وزوال أهمية الدين كسلطة عامة لإضفاء الشرعية على القانون والنظام والسياسة والتربية والتعليم.. بل وزوال أهميته أيضًا كقوة موجهة فيما يتعلق بأسلوب الحياة الخاص للسواد الأعظم من الناس، وللحياة بشكل عام.. فسلطة الدولة، وليست الحقيقة، هي التي تصنع القانون.. وهي التي تمنح الحرية الدينية..**

ولقد قدمت العلمانية الحداثة باعتبارها دينا حل محل الدين المسيحي، يفهم الوجود بقوى دنيوية هي العقل والعلم.. لكن، وبعد تلاشي المسيحية في أوربا، سرعان ما عجزت العلمانية عن الإجابة على أسئلة الإنسان، التي كان الدين يقدم لها الإجابات.. فالقناعات العقلية أصبحت مفتقرة إلى اليقين.. وغدت الحداثة العلمانية غير واثقة من نفسها، بل وتُفكِّك أنساقها ـ العقلية والعلمية ـ عدميةُ ما بعد الحداثة.. فدخلت الثقافة العلمانية في أزمة، بعد أن أدخلت الدين المسيحي في أزمة.. فالإنهاك الذي أصاب المسيحية أعقبه إعياء أصاب كل العصر العلماني الحديث.. وتحققت نبوءة «نيتشة» [١٨٤٤ ـ ١٩٠٠م] عن «إفراز التطور الثقافي الغربي لأناس يفقدون [نجمهم] الذي فوقهم، ويحيون حياة تافهة، ذات بُعد واحد، لا يعرف الواحد منهم شيئًا خارج نطاقه».. وبعبارة «ماكس فيبر» [١٨٦٤ ـ ١٩٢٠م]: «لقد أصبح هناك أخصائيون لا روح لهم، وعلماء لا قلوب لهم»!..

لقد أزالت العلمانية السيادة الثقافية للمسيحية عن أوربا.. ثم عجزت عن تحقيق سيادة دينها العلماني على الإنسان الأوربي، عندما أصبح معبدها العلمي عتيقًا!.. ففقد الناس «النجم» الذي كانوا به يهتدون»[٤٢]!

هكذا تحدث «قسّ.. وعالم اجتماع» عن تحول العلمانية ـ في بلاد نشأتها ـ إلى مأزق، عندما هزمت الدين الإلهي، ثم لحقت الهزيمة «بدينها الطبيعي»، ففقد الناس «النجم الذي به يهتدون»!.

فهل يريد العلمانيون ـ بسبب الأقليات الدينية ـ أن ندخل في هذا الطريق، وهذا «المأزق» الذي دخل فيه الغربيون؟!.. وألاّ تفيق النصرانية في بلادنا، فتعلن رفضها «لكأس السم» الذي تجرعته النصرانية الأوربية.. وتدرك أن منظومة القيم الإيمانية ـ التي تتفق فيها كل الأديان ـ لابد أن تكون لها السيادة في حياتنا.. وأن الشريعة الإسلامية هي أرعى للنصرانية والنصارى من العلمانية والعلمانيين؟!.

وفي هذا الإطار، علينا أن نذكر ونُذكِّر بالكلمات العاقلة والحكيمة التي رأت وترى «جوامع الإسلام» ـ في الشريعة والحضارة ـ باعتبارها «جوامع الأمة»، وليست «خصوصية» للمؤمنين بالإسلام، دون الآخرين.. أن نتذكر:

● كلمات البابا «شنودة الثالث» بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية، التي قال فيها: **«إن الأقباط في ظل حكم الشريعة الإسلامية، يكونون أسعد حالاً وأكثر أمنًا، ولقد كانوا في الماضي حينما كان حكم الشريعة هو السائد.. نحن نتوق إلى أن نعيش في ظل «لهم ما لنا وعليهم ما علينا».. إن مصر تجلب القوانين من الخارج حتى الآن، وتطبقها علينا. ونحن ليس عندنا ما في الإسلام من قوانين مفصلة، فكيف نرضى بالقوانين المجلوبة، ولا نرضى بقوانين الإسلام؟..»**[٤٣].

ولقد رحب ـ البابا «شنودة» ـ أخيراً بالحلول الإسلامية التي يقدمها الفقه الإسلامي لمشكلات الأسرة المسيحية ـ ومنها قانون «الخُلع» ـ وقال ـ رغم معارضات متعصبة ترفض «الخلع» لا لشيء إلا لمصدره الإسلامي!ـ: **«إن الخلع مبدأ موجود منذ القدم في الشريعة الإسلامية، ولم يكن عديد من الناس على معرفة به.. وبمقتضى مبدأ الخلع من حق المرأة أن تطلب الانفصال عن زوجها لأسباب تبينها للمحكمة، منها استحالة الحياة الزوجية بينهما.. وإذا كان قانون الخلع**

يسمح للمرأة المسلمة بأن تستفيد من هذا الوضع، فما المانع من أن تستفيد منه المرأة المسيحية.

فالمعروف في القانون هو عمومية القانون. فلا نطبقه فى حالة معينة لفائدة البعض ونرفضه فى حالة أخرى لفائدة البعض الآخر. إذن، الخلع يسمح للمرأة، مسيحية كانت أو مسلمة، أن تتخلص من الزوج «المُتعب»، وبخاصة لو كانت هناك أسباب تجعل استمرار الحياة المشتركة بينهما مستحيلاً..»[٤٤].

فالوحدة الوطنية، من مقوماتها ـ بعد وحدة منظومة القيم، ووحدة المدرسة ـ وحدة المحكمة، ووحدة القانون، طالما لم يكن هناك نص دينى قطعىّ وجلىّ مخالف للشريعة العامة ـ الشريعة الإسلامية ـ. ففيما يتعلق بمثل هذا النص يُترك غير المسلمين وما يدينون. أما فى فقه المعاملات ـ ومنه أغلب قوانين الأحوال الشخصية. وكل القوانين المدنية والجنائية والتجارية والدولية ـ فالفقه الإسلامى فيها قانون مدنى عام لكل الأمة، على اختلاف عقائدها الدينية..

● وأن نتذكر، كذلك، كلمات القائد الوطنى «مكرم عبيد باشا» [١٣٠٧ ـ ١٣٨٠هـ ١٨٨٩ ـ ١٩٦١م] التى يقول فيها: «نحن مسلمون وطنا، ونصارى دينا.. اللهم اجعلنا نحن المسلمين لك، وللوطن أنصاراً.. واللهم اجعلنا نحن نصارى لك، وللوطن مسلمين..»[٤٥].

● ولقد فصّل هذه الحقيقة أبو القانون المدنى الحديث، القاضى العادل، الدكتور «عبد الرزاق السنهورى باشا» [١٣١٣ ـ ١٣٩١هـ ١٨٩٥ ـ ١٩٧١م] عندما تحدث عن «جامع الإسلام.. وشريعته.. وفقه المعاملات فيه» باعتبارها مقومات الوحدة للأمة جمعاء، فقال: «إن الإسلام دين ومدنية.. والمدنية الإسلامية لا تعنى مجتمعًا من المسلمين فقط، وإنما تعنى مجتمعا ذا طابع فذ من المدنية قدمها لنا التاريخ كثمرة للعمل المشترك، ساهمت فيه جميع الطوائف الدينية التى عاشت وعملت معا جنبا إلى جنب تحت راية الإسلام، والتى قدمت لنا بذلك تراثًا مشتركًا لجميع سكان الشرق الإسلامى.. إن المدنية الإسلامية هى ميراث حلال للمسلمين والمسيحيين واليهود من المقيمين فى الشرق، فتاريخ الجميع مشترك، والكل تضافروا على إيجاد هذه المدنية.. والشريعة الإسلامية لا ينبغى الاقتصار على كونها

صالحة لتطبيقها على المسلمين وحدهم فى العصر الحاضر، بل على غير المسلمين أيضًا، وذلك دون إرغام غير المسلمين على اتباع خلاف عقائدهم..ولذلك، يجب أن تكون حركة إحياء الشريعة الإسلامية مبنية على أساس لا يتناقض مع هذه المعتقدات.. وأن يشترك فى هذه الحركة الإحيائية، إلى جانب المسلمين، غيرهم من الشرقيين غير المسلمين، القانونيين منهم والاجتماعيين.. وأن نطبق قاعدة: أن الشريعة الإسلامية تكملها الشرائع الأخرى ما لم تتناقض معها هذه الشرائع..»(٤٦).

فالعلمانية ليست الحل.. بل إنها هى «المأزق» الذى يشكو منه عقلاء الأوربيين والغربيين الذين شربوا كأسها المسموم.. وحرام أن يظل العلمانيون فى بلادنا مثل أهل الكهف.. يبشرون «بالحداثة الغربية» بعد أن تجاوزها أصحابها إلى عدمية وتفكيك «ما بعد الحداثة»!!.. ويدعون إلى العلمانية، بعد أن أفلست فى المجتمعات التى نشأت فيها، وشهد العالم ويشهد صحوات دينية حتى عند أهل الديانات الوضعية، ورأينا ونرى «اللغة الدينية» و«المقاصد الدينية» تسود حتى فى ميادين السياسة بالبلاد التى ظننا أنها علمانية حتى النخاع!..

إذن، يجب أن نتوجه جميعًا إلى الشرق.. وأن نحذر ونتخلص من غوايات الغرب. وأن نخلص الولاء والانتماء لمقومات حضارتنا الواحدة الجامعة، الحضارة الإسلامية، التى ورثت واستوعبت وأحيت كل المواريث الحضارية التى سبقت ظهور الإسلام، والتى شاركت فى بنائها كل شعوب الشرق، على اختلاف عقائدها الدينية.. فالتغريب، والغوايات الغربية، والاختراق الغربى لأمن أمتنا، الوطنى والقومى والحضارى، هى المخاطر المحدقة بوحدتنا الوطنية والقومية والحضارية..

● ولنتذكر كلمات شهيد الحرية عبد الرحمن الكواكبى [١٢٧٠ - ١٣٢٠هـ ١٨٥٤ - ١٩٠٢م] - قبل قرن من الزمان -: **«يا قوم، أليس مطلق العربى أخف استحقارًا لأخيه من الغربى؟!.. هذا الغربى قد أصبح ماديًا لا دين له غير الكسب، فما تظاهره مع بعضنا بالإخاء الدينى إلا مخادعة وكذبًا. فالذين يطاردون الدين - [بالعلمانية] - فى بلادهم، لا تكون دعواهم الدين فى الشرق إلا كما يغرد الصياد وراء الشباك!..»**(٤٧).

● فنحن جميعًا شرقيون، حضارة ومدنية وقيمًا.. وبعبارة «السنهوري باشا»:

«.. **فالشرق بالإسلام، والإسلام بالشرق، وإنهما لشيء واحد.. وأمتنا ذات مدنية أصيلة، هي أكثر تهذيبًا من المدنية الأوربية.. وليست هي الأمة الطفيلية التي ترقع لمدنيتها ثوبًا من فضلات الأقمشة التي يلقيها الخياطون**»[٤٨]!.

وإذا كان أسلافنا قد علمونا: «**أن صلاح آخر هذه الأمة لن يكون إلا بما صلح به أولها**».. فإن المنهاج الإسلامي الذي جعل «الآخر» جزءًا من «الذات» ـ ذات الأمة.. والرعية.. والدولة.. والقومية.. والحضارة ـ بل والدين الإلهي الواحد، مع الاختلاف في الشرائع، هو أصلح المناهج لبناء الوحدة الوطنية والقومية والحضارية لشعوب الأمة الإسلامية، هذه الوحدة التي نواجه بها مختلف الغوايات وجميع التحديات..

وعلينا أن نتذكر ـ كمنطلق لنا في هذا المقام ـ كلمات رسول الإسلام، ورحمة الله للعالمين، وخاتم النبيين والمرسلين، والمصدق لما جاءوا به أجمعين، ومحرر الشرق والشرقيين، وباني نهضة هذه الأمة، عندما أعطى العهد والميثاق لغير المسلمين، **أن يكونوا «مع المسلمين أمة واحدة، بينهم النصر والنصح والنصيحة والأسوة والبر دون الإثم.. لهم ما للمسلمين وعليهم ما على المسلمين، وعلى المسلمين ما عليهم.. حتى يكونوا شركاء فيما لهم وفيما عليهم.. وأن أحرس دينهم وملتهم بما أحفظ به نفسي وخاصتي وأهل الإسلام من ملّتي..»**.

ذلك هو دستور العدل والإنصاف لوحدة الأمة، مع كل الحقوق والحريات في التنوع الديني، في ظل الولاء والانتماء لحضارتنا المشتركة والواحدة.. حضارة الإسلام.

* * *

وإذا جاز لنا، في ختام هذه الدراسة أن نرشح «لجماعة الحكماء» التي يجب أن تأتلف، لتدير الحوار الموضوعي حول مشكلات الأقليات، والتحديات التي تواجه الأمة بسبب استغلال الغرب الاستعماري لهذه المشكلات.. إذا جاز لنا أن نرشح «النقاط الساخنة»، التي يجب أن تتصدر «جدول أعمال» هذا الحوار، فإننا نرشح:

أولاً: ضرورة استبعاد الأوهام التي تروجها قطاعات أقباط المهجر، تلك التي

سقطت فى شباك الغواية الصهيونية ـ الغربية، والتى تزعم أن العروبة والإسلام طارئان على الشرق، ويجب «تحرير» النصرانية الشرقية منهما!!. فليست هناك ـ ولا يعقل أن تكون ـ **«امتيازات للأقدمية الدينية»**.. فدين الله واحد، والتعددية والتوالى إنما هما فى الشرائع والنبوات والرسالات، التى هى معالم على طريق الوصول إلى الله.. فالمسلمون الفرس هم إيرانيون زرادشتيون أسلموا، وليسوا طارئين ولا وافدين على إيران.. وكذلك المسلمون المصريون، هم مصريون ـ أى أقباط ـ أسلموا، وليسوا مهاجرين من شبه الجزيرة العربية إلى مصر.. وعلى الذين يزعمون أن المسلمين فى المشرق والمغرب هم مهاجرون طارئون على البلاد التى فتحها المسلمون، أن يتعلموا ويعلموا حقائق« الديموجرافيا»، التى كتبها ونشرها العلماء غير المسلمين، والتى تقول:

● إن كل سكان شبه الجزيرة العربية فى عهد الخلافة الراشدة ـ أى عصر الفتوحات ـ كان عددهم ١,٠٠٠,٠٠٠ نسمة فقط.. بينما كان عدد سكان مصر والشام والعراق وفارس وحدها ـ أى باستثناء المغرب ـ ٢٩,٠٠٠,٠٠٠ نسمة[٤٩].. فحتى لو هاجر كل سكان شبه الجزيرة العربية ـ وهذا لم يحدث ـ إلى البلاد التى فتحها المسلمون لما كان لذلك أى أثر «ديموجرافى» على التركيبة السكانية الأصلية لتلك البلاد..

وإذا كانت قد تمت هجرات عربية مسلمة محدودة العدد إلى تلك البلاد، فلقد تمت إليها هجرات أرمنية ويونانية وقبرصية مسيحية أيضًا..

وعلى الذين يقولون إن الإسلام «وافد» على النصرانية فى تلك البلاد، أن يتذكروا أن النصرانية «وافدة» على تلك البلاد أيضًا.. بل هى وافدة حتى على الفاتيكان!.. كما أن اليهودية «وافدة» على كل البلاد التى دخلتها، بما فى ذلك فلسطين!.. وإذا كانت «الأقدمية الدينية» ميزة وامتيازًا، فلربما كان الفوز بهذا الامتياز هو للذين يعبدون «العجل أبيس»!!..

فعلينا أن نبدأ حوار الحكماء بتبديد هذه الأوهام..

وثانيًا: أن المساواة فى حقوق المواطنة ـ السياسية والاجتماعية والاقتصادية ـ هى حق إلهى، بحكم خلق الله، سبحانه وتعالى، للإنسان ـ من الأقليات أو من

الأغلبيات كان هذا الإنسان ـ فهذه المساواة ليست مجرد حق من حقوق الإنسان، تُمنح أو تُمنع تبعًا لدرجة التسامح فى المجتمع والدولة، وإنما هى «حق إلهى»، بحكم الخلق والتكريم الإلهى لمطلق الإنسان. .

وإذا كان الحق فى بناء دور العبادة، وفى إقامة الشرائع الدينية فيها، هو مما كفله الإسلام، بل وأوصى الدولة الإسلامية بأن تعين وتساعد عليه غير المسلمين. . قرر الإسلام ذلك، وطبقه قبل أى حديث عن حقوق الإنسان. ـ ولما كانت هذه القضية قد اكتسبت الكثير من الحساسية، لكثرة ما قيل فيها وعنها، ولما اختلط فى أوراقها من حق ومن أكاذيب. . فإن الاقتراح الذى نقدمه ـ للحوار حوله ـ بصددها، هو الذى سبق واقترحه شيخنا محمد الغزالى، عليه رحمة الله، فى الندوة التى دعت إليها نقابة المهندسين ـ بمصر منذ سنوات، والتى حضرها معنا البابا «شنودة الثالث». . وفيها اقترح الشيخ الغزالى أن يعطى كل أهل دين مساحة من الأرض، لبناء دور عبادتهم عليها، مساوية لنسبتهم العددية إلى السكان. . فهذا هو المعيار العادل، الذى يخرج هذه القضية الحساسة والحيوية من غلو الغلاة، كل الغلاة. . غلو الذين يضيقون ببناء الكنائس. . وغلو الذين يريدون لبناء الكنائس أن يكون مظهراً من مظاهر «الاستقواء» والتغيير لهوية المجتمع، لحساب الهوية المستوردة، التى لا علاقة لها بهويتنا المشتركة. .

وثالثًا: إذا كان من غير المتصور أن تفرض الأقلية الدينية على الأغلبية منهاجها ومذهبها فى «الدولة»، كأن يسعى المسلمون، فى فرنسا مثلاً، بملايينهم الخمسة، إلى فرض «الدولة الإسلامية وشريعتها» على الأغلبية العلمانية للشعب الفرنسى، أو أن يمثلوا «فيتو» على التوجه العلمانى للأغلبية ـ وكذلك الحال مع مائتى مليون مسلم فى الهند ـ، لأن «هوية الدولة» ـ بالمنطق الديمقراطى ـ هى خيار الأغلبية. . فإن هذه «الدولة» ـ التى تكون علمانية مع الأغلبية العلمانية، وإسلامية مع الأغلبية الإسلامية ـ مطالبة بأن لا تجور هويتها ـ علمانية كانت أو إسلامية ـ على الحق الإلهى والمقدس للأقليات فى حرية الاعتقاد الدينى، وإقامة شعائر وفرائض الدين. .

فالأقليات الإسلامية، فى البلاد العلمانية، مطالبة باحترام القانون الوضعى،

بشرط أن يراعى هذا القانون حريتها فى الاعتقاد الإسلامى وإقامة الفرائض الإسلامية، ومراعاة الحلال والحرام الدينى فى أحوالها الشخصية وحياتها الأسرية، وعدم التجريح لمقدساتها. .

والأقليات غير المسلمة، فى المجتمعات ذات الأغلبيات المسلمة، مطالبة باحترام قوانين وفقه الشريعة الإسلامية، خصوصًا وأن هذه القوانين مرجعيتها منظومة القيم الإيمانية المشتركة، والجانب المدنى والقانونى الإسلامى، الذى لا بديل له ولا نقيض فى النصرانية، وإنما هو بديل ونقيض للقانون الغربى العلمانى، الذى جاءنا فى ركاب الغزاة والمستعمرين. . فالقانون الإسلامى هو قانون «وطنى. . وقومى» بالنسبة لغير المسلمين. . مع ضرورة مراعاة ألا يتعارض بند من بنود هذا القانون مع نص دينى جلى جاء به الدين لغير المسلمين. .

بهذه القضايا الأكثر حساسية، والأكثر عرضة للاستغلال، يجب أن يبدأ الحوار بين الحكماء. . وإذا كانت أوراق الأقليات قد تحولت ـ على يد الهيمنة الغربية ـ من «**نعمة التنوع فى إطار الوحدة**» إلى «**نقمة تشرذم وتفتيت**»، فإن العقلاء والحكماء، من مختلف الفرقاء، يجب عليهم إنقاذ الأديان من هذا الاستغلال الاستعمارى. . وإنقاذ الأقليات من هذا الذى تصنعه الغواية والخيانة بأقلية قليلة، أرادت وتريد تعميم جريمتها على الأغلبيات الساحقة من أبناء الأقليات. .

إن التعصب رذيلة، بصرف النظر عن دين المتعصبين. . أما السقوط فى شباك الغواية الاستعمارية فهو الخيانة للوطن. . وللدين معًا. . ولنتذكر ـ مرة أخرى ـ الخيار الصهيونى للأقليات ـ كما جاء فى مقررات «ندوة التسعينيات» ـ والذى قالوا فيه: «إن هذه الأقليات هى شريكة لإسرائيل فى المصير، وفى الوقوف ضد الإسلام والقومية ـ العربية»!!.

أعاذ الله أمتنا من شرور الغواية. . وحرسها من تحديات الخيانة. . ووفقنا جميعًا ـ أقليات وأغلبيات ـ إلى ما يرسخ وحدة أمتنا، ويعيد لها أسباب النهوض، لتأخذ مكانها ومكانتها الجديرة بدورها التاريخى، الذى تعلمت منه الكثير من الأمم والحضارات. .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

● **الهوامش**

(١) انظر كتبنا: [الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م. و[الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة؟ أم تفتيت واختراق؟] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٨م. و[فى المسألة القبطية حقائق وأوهام] طبعة القاهرة سنة ٢٠٠١م.

(٢) جوردن مارشال [موسوعة علم الاجتماع] المجلد الأول ـ مادة «إثنية» (سلالة). ترجمة: أحمد عبد الله زايد، محمد محيى الدين، محمود عبد الرشيد، عدلى السمرى، محمد عبد الحميد، محمد على إبراهيم، هناء الجوهرى. طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٠م.

(٣) د. سعد الدين إبراهيم [الملل والنحل والأعراق] ص٥٢٩ ـ ٥٣٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٠م.

(٤) يوحنا النقيوسى [تاريخ مصر ليوحنا النقيوسى] ص١٢٢، ١٢٥ ـ ١٣٠. ترجمة ودراسة وتعليق: د. عمر صابر عبد الجليل. طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٠م و: د. صبرى أبو الخير سليم [تاريخ مصر فى العصر البيزنطى] ص٤٠، ٤١، ٤٩، ١٢٦، ١٦٧، ١٦٨. طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٠م.

(٥) د. محمد حميد الله الحيدر آبادى ـ جمع وتحقيق ـ [مجموع الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص١٧ ـ ٢١ طبعة القاهرة ١٩٥٦م.

(٦) المصدر السابق ص ٢٠.

(٧) محمد عبده [الأعمال الكاملة]جـ٣ ص ٣١٢. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٣م.

(٨) [مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة] ص١١٢، ١٢٣ ـ ١٢٧.

(٩) البلاذرى [فتوح البلدان] ص٣٢٧. تحقيق: د. صلاح الدين المنجد. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م.

(١٠) هم أتباع «مانى» ـ ولقد اعتبروه خاتم الأنبياء ـ ويسمون «الثنوية» أيضًا.

(١١) سير توماس أرنولد [الدعوة إلى الإسلام] ص١٠٣، ١٠٥ ترجمة: د. حسن إبراهيم حسن، د. عبد المجيد عابدين، إسماعيل النحراوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٧٠م.

(١٢) فيليب فارج، يوسف كرباج [المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] ص٤٦، ٤٧، ٢٥ ترجمة: بشير السباعى طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤م.

ـ ولقد كان انتشار الإسلام خارج مصر أبطأ.. ولو أخذنا مصر وسوريا وفارس معا، فسنجد أن انتشار الإسلام فيها بعد قرن من الفتح لم يتجاوز ١٠٪ من السكان.

(١٣) [الدعوة إلى الإسلام] ص٧٢٩، ٧٣٠

(١٤) المرجع السابق. ص٨٩، ٩٠، ٤٥٥، ٩٨، ٩٩.

(١٥) آدم متز [الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى] جـ١ ص١٠٥. ترجمة: د. محمد عبد الهادى أبو ريده. طبعة بيروت سنة ١٩٦٧م.

(١٦) أبو القاسم بن منجب ـ الشهير بابن الصيرفى ـ [الإشارة إلى من نال الوزارة] تحقيق: عبد الله مخلص. طبعة القاهرة سنة ١٩٢٤م.

(١٧) [الدعوة إلى الإسلام] ص٧٢٩، ٧٣٠.

(١٨) جورج قرم [تعدد الأديان ونظم الحكم: دراسة سوسيولوجية وقانونية مقارنة] ص٢١١ ـ ٢٢٤ طبعة بيروت سنة ١٩٧٩م والنص فى [الملل والنحل والأعراق] ص٧٢٩، ٧٣٠.

(١٩) المقريزى [كتاب السلوك لمعرفة دول الملوك] جـ١ ق٢ ص٤٢٥، ٤٣٢. تحقيق: د. محمد مصطفى زيادة. طبعة القاهرة سنة ١٩٥٦م.

(٢٠) الجبرتى [عجائب الآثار فى التراجم والأخبار] جـ٥ ص١٣٦ تحقيق: حسن محمد جوهر، عمر الدسوقى، السيد إبراهيم سالم. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٥م.

(٢١) رفيق البستانى، فيليب فارج [أطلس معلومات العالم العربى] ص٢٨ ـ ٣٣، ١٢٢ ـ ١٤١ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٤م. و: فيليب فارج، يوسف كرباج [المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] ص١١٥، ١١٨، ١١٩، ٢١٦، ٢٤٩، ٢٨٤.

(٢٢) [موسوعة العالم الإسلامى] جـ٣ ص٥٨١ ـ ٨٧٨ ـ إعداد منظمة المؤتمر الإسلامى ـ طبعة الكويت. وموسوعة أديان العالم الموضوعة على شبكة المعلومات العالمية سنة ٢٠٠٢م ـ موقع: اسأل وشكراً.

(٢٣) [أطلس معلومات العالم العربى] ص٢٨ ـ ٣٣. و[المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] ص١١٥، ١١٩، ١٦٤، ٢١٦.

(٢٤) محمد حسنين هيكل [المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل: الأسطورة والإمبراطورية والدولة اليهودية] ـ الكتاب الأول ـ ص٣١، ٣٢ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٦م.

(٢٥) جريس هالسل [النبوءة والسياسة] ترجمة: محمد السماك. طبعة ليبيا سنة ١٩٩٠م. و[يد الله] ترجمة: محمد السماك. طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٠م.

(٢٦) د. محمد عمارة [إسرائيل: هل هى سامية؟] ص١٢٤. طبعة القاهرة سنة ١٩٦٧م.

(٢٧) د. محمد عمارة [هل الإسلام هو الحل.. لماذا وكيف؟] ص٢٢ ـ من مراسلات القناصل ـ محفوظات أرشيف وزارة الخارجية الفرنسية ـ لسنوات ١٨٤٠، ١٨٤٢، ١٨٤٨، ١٨٩٧، ١٨٩٨ ـ طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥م.

(٢٨) محمد السماك [الأقليات بين العروبة والإسلام] ص١٣١، ١٣٣، ١٤٣. طبعة بيروت سنة ١٩٩٠م.

(٢٩) المرجع السابق. ص١٤٢، ١٤٣.

(٣٠) المرجع السابق. ص١٣٢، ١٤٣.

(٣١) المرجع السابق. ص١٤٠ ـ ١٤٤.

(٣٢) [ندوة الموقف الإسرائيلى من الجماعات الإثنيسة والطائفية فى العالم العربى] ص٦ - ١٠، ٢٧ ترجمة: الدار العربية للدراسات والنشر طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

(٣٣) سمير مرقص [الحماية والعقاب: الغرب والمسألة الدينية فى الشرق الأوسط] ص٨١ - ١٥٦ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٠م.

(٣٤) د. سعد الدين إبراهيم [التعددية الإثنية فى الوطن العربى] ص٢٢. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٥م.

(٣٥) [الملل والنحل والأعراق] ص٥٢٩ - ٥٣٤.

(٣٦) مجموعة تقارير: «روزاليوسف» و«اتحاد المهن الطبية» و«اتحاد المقاولين» و«مجلة المختار الإسلامى» عدد ١٥ ربيع الأول - يوليو سنة ١٩٩٨م - وجمال بدوى [الفتنة الطائفية] ص١١٦. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٢م - وهو ينقل عن: د. سميرة بحر [الأقباط فى الحياة السياسة المصرية].

(٣٧) [عجائب الآثار فى التراجم والأخبار] جـ٥ ص٢٩٢، ٢٩٩، ٣٠٤.

(٣٨) انظر - على سبيل المثال - كتبنا [الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م. و[نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام] طبعة القاهرة سنة ١٩٩٧م. و[هل الإسلام هو الحل؟] و[الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية] طبعة القاهرة سنة ٢٠٠٢م.

(٣٩) فى استفتاء أجراه «المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية» فى مصر، كانت أغلبية الأقباط مع تطبيق الشريعة الإسلامية على كل الأمة، أقباطًا ومسلمين - انظر [الأهرام] فى ٦ - ٣ - ١٩٨٥م.

(٤٠) [المسيحيون واليهود فى التاريخ الإسلامى العربى والتركى] ص٢١٦.

(٤١) [الملل والنحل والأعراق] ص٥٢٩ - ٥٣٤.

(٤٢) جوتفرايد كونزلن [مأزق المسيحية والعلمانية فى أوربا] ص٢٨، ٣١، ٣٢، ٣٦. تقديم: د. محمد عمارة. طبعة القاهرة سنة ١٩٩٩م.

(٤٣) [الأهرام] فى ٦ - ٣ - ١٩٨٥م.

(٤٤) [الأهرام] فى ٢٦ - ٣ - ٢٠٠٢م.

(٤٥) د. محمد عمارة [الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين] ص١٥٠.

(٤٦) د. عبد الرزاق السنهورى [الأوراق الشخصية] فى تاريخ: ١١ - ١١ - ١٩٢٢م و١٧ - ١٠ - ١٩٢٣م - ١٨ - ١٠ - ١٩٢٣م و٢٤ - ٢ - ١٩٢٤م. إعداد: د. نادية السنهورى، د. توفيق الشاوى. طبعة القاهرة سنة ١٩٨٨م.

(٤٧) عبد الرحمن الكواكبى [الأعمال الكاملة] ص٢٠٨. دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة طبعة بيروت سنة ١٩٧٥م.

(٤٨) جريدة [السياسة] في ١٤ ـ ١٠ ـ ١٩٣٢م. و[الأوراق الشخصية] في تاريخ ١١ ـ ١١ ـ ١٩٢٢م. و٢٨ ـ ٨ ـ سنة ١٩٢٣م.

(٤٩) [المسيحيون واليهود في التاريخ الإسلامى العربي والتركي] ص٢٥، ٤٤ ـ وانظر ـ في دعاوى أن العروبة والإسلام استعمار استيطاني لمصر، والدعوة إلى تحرير مصر منهما: د. سليم نجيب ـ وهو رئيس الهيئة القبطية بكندا ـ [الأقباط عبر التاريخ] ص١٨٤، ١٨٥ وفيه يتحدث عن برنامج «جماعة الأمة القبطية» ـ وكيف أن هدف هذه الجماعة هو «استرداد مصر كلها، أرضنا التي سلبت منا بواسطة العرب المسلمين منذ أربعة عشر قرنا. إن أرضنا هي مصر، ونحن سلالة الفراعنة، وديانتنا هي المسيحية، وسيكون دستورنا هو الإنجيل، وتكون لغتنا هي اللغة القبطية» ـ طبعة القاهرة سنة ٢٠٠١م.

* * *

المؤلف: د. محمد عمارة

١- سيرة ذاتية.. في نقاط:

* مفكر إسلامي.. ومؤلف.. ومحقق.. وعضو «مجمع البحوث الإسلامية» - بالأزهر الشريف.

* ولد بريف مصر - ببلدة «صروة»، مركز «قلين»، محافظة «كفر الشيخ» - في ٢٧ رجب سنة ١٣٥٠هـ - ٨ ديسمبر ١٩٣١م - في أسرة ميسورة الحال - ماديًا - تحترف الزراعة.. وملتزمة دينيا..

* قبل مولده، كان والده قد نذر لله: إذا جاء المولود ذكرًا، أن يسميه «محمدًا»، وأن يهبه للعلم الديني - أي أن يطلب العلم في الأزهر الشريف -..

* حفظ القرآن وجَوَّده بـ «كُتَّاب» القرية.. مع تلقي العلوم المدنية الأولية بمدرسة القرية - مرحلة التعليم الإلزامي -

* في سنة ١٣٦٤هـ ١٩٤٥م التحق «بمعهد دسوق الديني الابتدائي» - التابع للجامع الأزهر الشريف -.. ومنه حصل على شهادة الابتدائية سنة ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م.

* وفي المرحلة الابتدائية - النصف الثاني من أربعينيات القرن العشرين - بدأت تتفتح وتنمو اهتماماته الوطنية والعربية والإسلامية، والأدبية والثقافية.. فشارك في العمل الوطني - قضية استقلال مصر.. والقضية الفلسطينية - بالخطابة في المساجد.. والكتابة - نثرا وشعرا - وكان أول مقال نشرته له صحيفة [مصر الفتاة] - بعنوان «جهاد» - عن فلسطين - في إبريل سنة ١٩٤٨م -.. وتطوع

للتدريب على حمل السلاح ضمن حركة مناصرة القضية الفلسطينية.. لكن لم يكن له شرف الذهاب إلى فلسطين.

* فى سنة ١٩٤٩م، التحق «بمعهد طنطا الأحمدى الدينى الثانوى» ـ التابع للجامع الأزهر الشريف ـ.. ومنه حصل على الثانوية الأزهرية سنة ١٣٧٣هـ سنة ١٩٥٤م.

* وواصل ـ فى مرحلة الدراسة الثانوية ـ اهتماماته السياسية والأدبية والثقافية.. ونشر شعرًا ونثرًا فى صحف ومجلات [مصر الفتاة] و[منبر الشرق] و[المصرى] و[الكاتب].. وتطوع للتدريب على السلاح بعد إلغاء معاهدة ١٩٣٦م فى سنة ١٩٥١م.

* فى سنة ١٣٧٤هـ سنة ١٩٥٤م التحق «بكلية دار العلوم» ـ جامعة القاهرة.. ومنها تخرج، ونال درجة «الليسانس» فى اللغة العربية والعلوم الإسلامية ـ ولقد تأخر تخرجه ـ بسبب نشاطه السياسى ـ إلى سنة ١٩٦٥م بدلاً من سنة ١٩٥٨م..

* وتواصل ـ فى مرحلة الدراسة الجامعية ـ نشاطه الوطنى والأدبى والثقافى.. فشارك فى «المقاومة الشعبية»، بمنطقة قناة السويس، إبان مقاومة الغزو الثلاثى لمصر سنة ١٣٧٥هـ ١٩٥٦م..

* ونشر المقالات فى صحيفة [المساء] ـ المصرية ـ ومجلة [الآداب] ـ البيروتية ـ.. وألف ونشر أول كتبه عن [القومية العربية] سنة ١٩٥٨م.

* بعد التخرج من الجامعة، أعطى كل وقته ـ تقريبًا ـ وجميع جهده لمشروعه الفكرى، فجمع وحقق ودرس الأعمال الكاملة لأبرز أعلام اليقظة الإسلامية الحديثة: رفاعة رافع الطهطاوى.. وجمال الدين الأفغانى.. ومحمد عبده.. وعبد الرحمن الكواكبى.. وعلى مبارك.. وقاسم أمين.. وكتب الكتب والدراسات عن أعلام التجديد الإسلامى.. من مثل: الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا.. والشيخ محمد الغزالى.. وعمر مكرم.. ومصطفى كامل.. وخير الدين التونسى.. ورشيد رضا.. وعبد الحميد بن باديس.. ومحمد

الخضر حسين. . وأبى الأعلى المودودى. . وحسن البنا. . وسيد قطب. . والشيخ محمود شلتوت. . إلخ. .

* ومن أعلام الصحابة الذين كتب عنهم: عمر بن الخطاب. . وعلى بن أبى طالب. . وأبو ذر الغفارى. . وأسماء بنت أبى بكر. . كما كتب عن تيارات الفكر الإسلامى ـ القديمة والحديثة ـ وعن أعلام التراث الإسلامى، من مثل: غيلان الدمشقى. . والحسن البصرى. . وعمرو بن عبيد. . والنفس الزكية، محمد بن الحسن. . وعلى بن محمد. . والماوردى. . وابن رشد (الحفيد). . والعز بن عبد السلام. . إلخ. .

* وتناولت كتبه ـ التى تجاوزت المائة والخمسين ـ السمات المميزة للحضارة الإسلامية. . والمشروع الحضارى الإسلامى. . والمواجهة مع الحضارات الغازية والمعادية. . وتيارات العلمنة والتغريب. . وصفحات العدل الاجتماعى الإسلامى. . والعقلانية الإسلامية.

وحاور وناظر العديد من أصحاب المشاريع الفكرية الوافدة. .

وحقق عددًا من نصوص التراث الإسلامى ـ القديم منه والحديث ـ. .

* وكجزء من عمله العلمى ومشروعه الفكرى، حصل ـ من كلية دار العلوم ـ فى العلوم الإسلامية ـ تخصيص الفلسفة الإسلامية ـ على الماجستير سنة ١٣٩٠هـ سنة ١٩٧٠م، بأطروحة عن [المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية]. . وعلى الدكتوراه سنة ١٣٩٥هـ سنة ١٩٧٥م، بأطروحة عن [الإسلام وفلسفة الحكم]. .

* أسهم فى تحرير العديد من الدوريات الفكرية المتخصصة. . وشارك فى العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية فى وطن العروبة وعالم الإسلام وخارجهما. . كما أسهم فى تحرير العديد من الموسوعات السياسية والحضارية والعامة، مثل: [موسوعة السياسة] و[موسوعة الحضارة العربية] و[موسوعة الشروق] و[موسوعة المفاهيم الإسلامية] و[الموسوعة الإسلامية العامة]. . إلخ. .

* نال عضوية عدد من المؤسسات العلمية والفكرية والبحثية، منها: «المجلس الأعلى ـ للشئون الإسلامية» ـ بمصر ـ، و«المعهد العالمى للفكر الإسلامى» ـ

بواشنطن ـ، و«مركز الدراسات الحضارية» ـ بمصر ـ، و«المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية» ـ مؤسسة آل البيت ـ بالأردن ـ . . و«مجمع البحوث الإسلامية» بالأزهر الشريف. .

* حصل على عدد من الجوائز والأوسمة. . والشهادات التقديرية. . والدروع. . منها: «جائزة جمعية أصدقاء الكتاب» ـ بلبنان ـ سنة ١٩٧٢م. . وجائزة الدولة التشجيعية ـ بمصر ـ سنة ١٩٧٦م. . ووسام العلوم والفنون. . من الطبقة الأولى ـ بمصر ـ سنة ١٩٧٦ . . وجائزة على وعثمان حافظ ـ لمفكر العام ـ سنة ١٩٩٣م ـ. . وجائزة المجمع الملكى لبحوث الحضارة الإسلامية ـ سنة ١٩٩٧م ـ. . ووسام التيار القومى الإسلامى ـ القائد المؤسس ـ سنة ١٩٩٨م. .

* جاوزت أعماله الفكرية ـ تأليفا وتحقيقا ـ مائة وخمسين كتابًا، وذلك غير ما نشر له فى الصحف والمجلات. .

* ترجمت العديد من كتبه إلى العديد من اللغات الشرقية والغربية. . من مثل: التركية. والمالاوية، والفارسية، والأوردية، والإنجليزية، والفرنسية، والروسية، والإسبانية، والألمانية، والألبانية. .

* الاسم ـ رباعيًا ـ: محمد عمارة مصطفى عمارة. .

* العنوان: جمهورية مصر العربية ـ القاهرة ـ حدائق الزيتون ـ ٢٦ شارع الزيتون ـ هاتف ٢٥٩٢٩٣٧ فاكس ٢٥٧٠٠٣٨.

* * *

٢ـ ثبت بأعماله الفكرية:

أ ـ تأليف:

١ ـ معالم المنهج الإسلامى ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
٢ ـ الإسلام والمستقبل ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
٣ ـ نهضتنا الحديثة بين العلمانية والإسلام ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
٤ ـ معارك العرب ضد الغزاة ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.
٥ ـ الغارة الجديدة على الإسلام ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.
٦ ـ جمال الدين الأفغانى بين حقائق التاريخ وأكاذيب لويس عوض ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
٧ ـ الشيخ محمد الغزالى: الموقع الفكرى والمعارك الفكرية ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٨م.
٨ ـ الوعى بالتاريخ وصناعة التاريخ ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
٩ ـ التراث والمستقبل ـ دار الرشاد القاهرة سنة ١٩٩٧م.
١٠ ـ الإسلام والتعددية: التنوع والاختلاف فى إطار الوحدة ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
١١ ـ الإبداع الفكرى والخصوصية الحضارية ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
١٢ ـ الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا: إسلامية الدولة والمدنية والقانون ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٩م.
١٣ ـ الإسلام والسياسة: الرد على شبهات العلمانيين ـ دار الرشاد ـ القاهرة سنة ١٩٩٧م.
١٤ ـ الإسلام وفلسفة الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٨م.
١٥ ـ معركة الإسلام وأصول الحكم ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٧م.
١٦ ـ الإسلام والفنون الجميلة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩١م.
١٧ ـ الإسلام وحقوق الإنسان ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٩م.
١٨ ـ الإسلام والثورة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.

١٩ ـ الإسلام والعروبة ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٢٠ ـ الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٢١ ـ هل الإسلام هو الحل؟ لماذا وكيف؟ ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٨م.
٢٢ ـ سقوط الغلو العلمانى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٥م.
٢٣ ـ الغزو الفكرى وهم أم حقيقة؟ ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٧م.
٢٤ ـ الطريق إلى اليقظة الإسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٠م.
٢٥ ـ تيارات الفكر الإسلامى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٧م.
٢٦ ـ الصحوة الإسلامية والتحدى الحضارى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٧م.
٢٧ ـ المعتزلة ومشكلة الحرية الإنسانية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٢٨ ـ عندما أصبحت مصر عربية إسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٧م.
٢٩ ـ العرب والتحدى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩١م.
٣٠ ـ مسلمون ثوار ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٣١ ـ التفسير الماركسى للإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٦م.
٣٢ ـ الإسلام بين التنوير والتزوير ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٦م.
٣٣ ـ التيار القومى الإسلامى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٦م.
٣٤ ـ الإسلام والأمن الاجتماعى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٨م.
٣٥ـ الأصولية بين الغرب والإسلام ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٨م.
٣٦ ـ الجامعة الإسلامية والفكرة القومية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٤م.
٣٧ ـ قاموس المصطلحات الاقتصاديـة فى الحضارة الإسلامية ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٩٣م.
٣٨ ـ عمر بن عبد العزيز ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٣٩ ـ جمال الدين الأفغانى: موقظ الشرق ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٤٠ ـ محمد عبده: تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٤١ ـ عبد الرحمن الكواكبى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٤٢ ـ أبو الأعلى المودودى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٧م.
٤٣ ـ رفاعة الطهطاوى ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.

٤٤ ـ علي مبارك ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٤٥ ـ قاسم أمين ـ دار الشروق ـ سنة ١٩٨٨م.
٤٦ ـ معركة المصطلحات بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٧م.
٤٧ ـ القدس الشريف رمز الصراع وبوابة الانتصار ـ نهضة مصر ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٧م.
٤٨ ـ هذا إسلامنا: خلاصات الأفكار ـ دار الوفاء سنة ٢٠٠٠م.
٤٩ ـ الصحوة الإسلامية في عيون غربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٠ ـ الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥١ ـ أبو حيان التوحيدى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٢ ـ ابن رشد بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٣ ـ الانتماء الثقافى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٤ ـ التعددية: الرؤية الإسلامية والتحديات الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٥ ـ صراع القيم بين الغرب والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٦ ـ الدكتور يوسف القرضاوى: المدرسة الفكرية والمشروع الفكرى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٧ ـ عندما دخلت مصر فى دين الله ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٥٨ ـ الحركات الإسلامية: رؤية نقدية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٥٩ ـ المنهج العقلى فى دراسات العربية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٦٠ ـ النموذج الثقافى ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦١ ـ تجديد الدنيا بتجديد الدين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦٢ ـ الثوابت والمتغيرات فى فكر اليقظة الإسلامية الحديثة ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٧م.
٦٣ ـ نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦٤ ـ التقدم والإصلاح: بالتنوير الغربى؟ أم بالتجديد الإسلامى؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.

٦٥ ـ الحملة الفرنسية فى الميزان ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦٦ ـ الحضارات العالمية: تدافع؟ أم صراع؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦٧ ـ إسلامية الصراع حول القدس وفلسطين ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٦٨ ـ القدس بين اليهودية والإسلام ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٦٩ ـ الأقليات الدينية والقومية: تنوع ووحدة؟ أم تفتيت واختراق؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٨م.
٧٠ ـ السنة النبوية والمعرفة الإنسانية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.
٧١ ـ خطر العولمة على الهوية الثقافية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٧٢ ـ مستقبلنا بين العالمية الإسلامية والعولمة الغربية ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.
٧٣ ـ بين الغزالى وابن رشد ـ تحت الطبع.
٧٤ ـ هل المسلمون أمة واحدة؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٧٥ ـ الغناء والموسيقى: حلال أم حرام؟ ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٧٦ ـ تحليل الواقع بمنهاج العاهات المزمنة ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٧٧ ـ الحوار بين الإسلاميين والعلمانيين ـ نهضة مصر ـ سنة ٢٠٠٠م.
٧٨ ـ من القومية أولاً إلى الإسلام أولاً ـ تحت الطبع.
٧٩ ـ التحرير الإسلامى للمرأة ـ دار الشروق سنة ٢٠٠٢م.
٨٠ ـ الظاهرة الإسلامية ـ المختار الإسلامى ١٩٩٨م.
٨١ ـ الوسيط فى المذاهب والمصطلحات الإسلامية ـ نهضة مصر ـ سنة ١٩٩٩م.
٨٢ ـ إسلاميات السنهورى باشا ـ تحت الطبع.
٨٣ ـ منار الإحياء والتجديد ـ تحت الطبع.
٨٤ ـ النص الإسلامى بين الاجتهاد والجمود والتاريخية ـ دار الفكر ـ دمشق ـ سنة ١٩٩٨م.
٨٥ ـ أزمة الفكر الإسلامى الحديث ـ دار الفكر ـ دمشق ـ سنة ١٩٩٨م.
٨٦ ـ المادية والمثالية فى فلسفة ابن رشد ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٨٣م.
٨٧ ـ العطاء الحضارى للإسلام ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٩٨م.
٨٨ ـ إسلامية المعرفة ماذا تعنى؟ ـ دار المعارف ـ سنة ١٩٩٩م.

٨٩ ـ ثورة الزنج ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٠م.
٩٠ ـ دراسات فى الوعى بالتاريخ ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.
٩١ ـ الإسلام والوحدة القومية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٩م.
٩٢ ـ الإسلام والسلطة الدينية ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ سنة ١٩٨٠م.
٩٣ ـ الإسلام بين العلمانية والسلطة الدينية ـ دار ثابت ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٢م.
٩٤ ـ فكر التنوير بين العلمانيين والإسلاميين ـ دار الوفاء ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٥م.
٩٥ ـ سلامة موسى: اجتهاد خاطئ أم عمالة حضارية؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٥م.
٩٦ ـ العالم الإسلامى والمتغيرات الدولية ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م.
٩٧ ـ عالمنا: حضارة أم حضارات؟ ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م.
٩٨ ـ الجديد فى المخطط الغربى تجاه المسلمين ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٧م.
٩٩ ـ العلمانية بين الغرب والإسلام ـ دار الوفاء ـ سنة ١٩٩٦م.
١٠٠ ـ محمد عبده: سيرته وأعماله ـ دار القدس ـ بيروت ـ سنة ١٩٧٨م.
١٠١ ـ نظرية جديدة إلى التراث ـ دار قتيبة ـ دمشق ـ سنة ١٩٨٨م.
١٠٢ ـ القومية العربية ومؤامرات أمريكا ضد وحدة العرب ـ دار الفكر ـ القاهرة ـ سنة ١٩٥٨م.
١٠٣ ـ الفكر القائد للثورة الإيرانية ـ دار ثابت ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٢م.
١٠٤ ـ الإسلام وضرورة التغيير ـ دار المعارف سنة ٢٠٠١م.
١٠٥ ـ ظاهرة القومية فى الحضارة العربية ـ الكويت ـ سنة ١٩٨٣م.
١٠٦ ـ رحلة فى عالم الدكتور محمد عمارة ـ حوار ـ دار الكتاب الحديث ـ بيروت ـ سنة ١٩٨٩م.
١٠٧ ـ نظرية الخلافة الإسلامية ـ دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٠م.
١٠٨ ـ العدل الاجتماعى لعمر بن الخطاب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م.

١٠٩ ـ الفكر الاجتماعي لعلي بن أبي طالب ـ دار الثقافة الجديدة ـ سنة ١٩٧٨م.
١١٠ ـ إسرائيل هل هي سامية؟ ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة ـ سنة ١٩٦٨م.
١١١ ـ الإسلام وأصول الحكم: دراسات ووثائق ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت ـ سنة ١٩٨٥م.
١١٢ ـ الدين والدولة ـ الهيئة العامة للكتاب ـ سنة ١٩٩٧م.
١١٣ ـ الاستقلال الحضاري ـ الهيئة العامة للكتاب ـ سنة ١٩٩٣م.
١١٤ ـ الإسلام وقضايا العصر ـ دار الوحدة ـ بيروت ـ سنة ١٩٨٤م.
١١٥ ـ الإسلام والحرب الدينية ـ دار المعارف ـ سنة ٢٠٠٢م.
١١٦ ـ الإسلام والعروبة والعلمانية ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨١م.
١١٧ ـ الفريضة الغائبة: عرض وحوار وتقييم ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٣م.
١١٨ ـ التراث في ضوء العقل ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.
١١٩ ـ فجر اليقظة القومية ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.
١٢٠ ـ العروبة في العصر الحديث ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.
١٢١ ـ الأمة العربية وقضية الوحدة ـ دار الوحدة ـ سنة ١٩٨٤م.
١٢٢ ـ أكذوبة الاضطهاد الديني في مصر ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ـ سنة ٢٠٠٠م.
١٢٣ ـ في المسألة القبطية: حقائق وأوهام ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠١م.
١٢٤ ـ الإسلام والآخر: من يعترف بمن؟ ومن ينكر من؟ ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠١م.
١٢٥ ـ في فقه المواجهة بين الغرب والإسلام ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.
١٢٦ ـ الإسلام والأقليات: الماضي والحاضر والمستقبل ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.
١٢٧ ـ مستقبلنا بين التجديد الإسلامي والحداثة الغربية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.

١٢٨ ـ فى فقه الحضارة الإسلامية ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.
١٢٩ ـ الدين والدولة والمدنية عند السنهورى باشا ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٣م.
١٣٠ ـ شبهات وإجابات حول القرآن الكريم ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠١م.
١٣١ ـ الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠١م.
١٣٢ ـ الشريعة الإسلامية والعلمانية الغربية ـ دار الشروق سنة ٢٠٠٢م.
١٣٣ ـ شبهات وإجابات حول مكانة المرأة فى الإسلام ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، جـ١، ٢، ٣ ـ سنة ٢٠٠١م.

ب ـ دراسة وتحقيق:
١٣٤ ـ الأعمال الكاملة لرفاعة الطهطاوى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٣م.
١٣٥ ـ الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغانى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٩م.
١٣٦ ـ الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٣م.
١٣٧ ـ الأعمال الكاملة لعبد الرحمن الكواكبى ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٥م.
١٣٨ ـ الأعمال الكاملة لقاسم أمين ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٩م.
١٣٩ ـ رسائل العدل والتوحيد ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٧م.
١٤٠ ـ كتاب الأموال ـ لأبى عبيد القاسم بن سلام ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ١٩٨٩م.
١٤١ ـ رسالة التوحيد ـ للإمام محمد عبده ـ دار الشروق ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٣م.

١٤٢ ـ الإسلام والمرأة فى رأى الإمام محمد عبده ـ دار الرشاد ـ القاهرة ـ سنة ١٩٩٧م.
١٤٣ ـ فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال ـ لابن رشد ـ دار المعارف سنة ١٩٩٩م.
١٤٤ ـ التوفيقات الإلهامية فى مقارنة التواريخ ـ لمحمد مختار باشا المصرى ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ سنة ٢٠٠٣م.
١٤٥ ـ الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر سنة ١٩٩٩م.
١٤٦ ـ السنة والبدعة ـ للشيخ محمد الخضر حسين ـ نهضة مصر سنة ١٩٩٩م.

جـ ـ مناظرات:
١٤٧ ـ أزمة العقل العربى ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٩٩٣م.
١٤٨ ـ المواجهة بين الإسلام والعلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.
١٤٩ ـ تهافت العلمانية ـ دار الآفاق الدولية ـ القاهرة سنة ١٤١٣هـ.

د ـ بالاشتراك مع آخرين:
١٥٠ ـ الحركة الإسلامية: رؤية مستقبلية ـ الكويت سنة ١٩٨٩م.
١٥١ ـ القرآن ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢م.
١٥٢ ـ محمد ﷺ ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٢م.
١٥٣ ـ عمر بن الخطاب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٣م.
١٥٤ ـ على بن أبى طالب ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت سنة ١٩٧٤م.
١٥٥ ـ قارعة سبتمبر ـ مكتبة الشروق الدولية ـ القاهرة سنة ٢٠٠٢م.

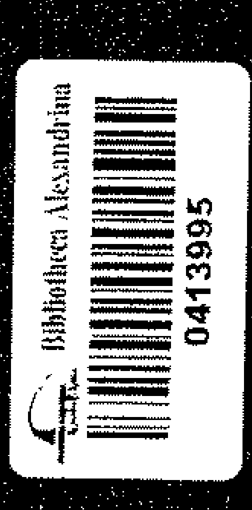
* * *

فهرس الموضوعات

***

رقم الإيداع ١٦٧٠ / ٢٠٠٣

دار النصر للطباعة الإسلامية
٢ ـ شارع نشاطي شبرا القاهرة
ت : ٥٧٨٧٩١٨ – ٥٧٩٩٩٤٢
الرقم البريدي : ١١٢٣١


Bibliotheca Alexandrina
0413995

To: www.al-mostafa.com